

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

دار الثقافة
للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل ممدوح بالنجالة
ت: ٩١٦٠٧٦٠ القاهرة

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مصرف الأمور على النحو الذى أراد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل من نطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه الهادين والمرشدين ، والراغبين لقواعد الدين .

وبعد : -

فهناك كثير من المسائل النحوية فى حاجة الى دراسة وتحقيق وتمحيض ، حتى نصل الى الرأى الأمثل فيها ، ونبتعد عن كل ما يشوبها من غموض .

ومن القضايا الجديدة بالدراسة والبحث قضية المجاورة ، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة الى الحد الذى جعل ابن جنى - فى الخصائص - يعقد لها بابا مستقلا تحت عنوان : باب فى المجاورة .

والبحث فى مثل هذه القضية يحتاج الى جهد مضاعف ، نظرا لمتفرقها فى بطون أمهات الكتب ، وتعلقها بالعديد من المسائل النحوية والتصرفية ، بالاضافة الى تعدد آراء العلماء فى ذلك .

فمنهم من اجاز الحكم بالمجاورة ، وجعلها قياسا ، ومنهم من منعها وأول ما أوهم ظاهرة وجودها ، ومنهم من قصرها على المسموع ولم يجز فيها القياس .

وكذا اختلفت آراؤهم فى تطبيق هذه الظاهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ، ففريق يرى أن الجر على الجوار واقع فى القرآن وهو كثير ، وفريق آخر يمنع الجر على الجوار فى القرآن ، ويرى ضرورة صونه من هذه الظاهرة .

ولقد عنانى أمر هذه القضية كثيرا ، وشغلنى تحقيقها والبحث
عن الحقيقة فيها . وقد قرأت ما كتب عنها سواء فى كتب النحو والصرف ،
أو فى أمهات كتب التفسير .

وبعد ذلك ذكرت ما قيل حول هذا الموضوع من آراء مؤيدة
ومعارضة ، ورجحت ما ظهر لى رجحانه مؤيدا ما أقول بالدليل .

وقد جعلت البحث فى تمهيد وأربعة فصول :

ذكرت فى التمهيد : تعريف المجاورة لفظة واصطلاحا ، وبيان
حركة المجاورة .

أما الفصل الأول فقد جعلته تحت عنوان : موقف العلماء من
القول بالمجاورة .

والفصل الثانى : خصصته للمجاورة فى الدراسات النحوية .
وأدرجت تحته سبعة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى النعت .

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى التوكيد .

المبحث الثالث : الرفع على المجاورة .

المبحث الرابع : المجاورة فى باب الجوازم .

المبحث الخامس : المجاورة فى باب التنازع .

المبحث السادس : المجاورة فى باب الإضافة .

المبحث السابع : المجاورة فى الأحوال والأزمنة .

والفصل الثالث : جعلته للمجاورة فى المسائل التصريفية .
واشتمل على الأمور الآتية :

١ - الجوار بين الواو والكسرة .

٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .

٣ - قلب الحرف للتناسيب .

٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة •

٥ - مجاورة الواو للضمة •

والفصل الرابع : خصصته للمجاورة في القرآن الكريم • وأدرجت
تحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الجسر على الجوار في العطف •

المبحث الثاني : الجسر على الجوار في النعت •

المبحث الثالث : الجوار بين الواو والضمة •

وبعد ..

فإنه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع
به انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدين %

تمهيد

المجاورة فى اللغة :

جاء فى الصحاح (١) : (الجار : الذى يجاورك ، تقول : جاورته مجاورة وجوارا ، وتجاور القوم واجتوروا بمعنى ، والمجاورة : الاعتكاف فى المسجد ، وفى الحديث : « كان يجاور فى العشر الاواخر » (٢) . وامرأة الرجل جارته ، والجار : الذى أجبرته من أن يظلمه ظالم .

قال الهذلى (أبو جندب) :

١ - وكنت اذا جارى دعيا لمضوفة
أشمر حتى ينصف السباق متزرى (٣)
واجاره الله من العذاب : انقذه

المجاورة فى الاصطلاح :

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الاضافة أو حرف الجر ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالاضافة أو بحروف .

وهذا هو معنى قول ابن الحاجب (٤) (وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ، ويقال له : الجر بالجوار ، وذلك

(١) ٢ : ٦١٧ ، ٦١٨ (جور) .
(٢) انظر صحيح البخارى ٤ : ٢٧١ - طبعة السلفية . وروايته فى البخارى « كان يعتكف ... » .
(٣) مضوفة : أى أمر ضافة ، أى نزل به وشق عليه ، والمضاف : الملجأ .

انظر ديوان الهذليين القسم الثالث ص : ٩٢ .
(٤) انظر الكافية بشرح الرضى ١ : ٣١٨ .

للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه ، فجعل ما هو نعت الأول
معنى نعت الثاني لفظاً .

حركة المجاورة :

حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب ، وانما هي حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ، لا
الاتيان بها انما هو لجرد أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى (٥) .

فـ (خرب) فى قولهم : هذا حجر ضرب خرب - صفة لـ (جمر)
فكان حقه الرفع ولكن جـر لمجاورته المجرور ، فهو مرفوع وعلامة رفعة
ضمة مقدرة علم ، آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المجاورة .

(٥) أنظر حاشية الدسوقي على المغنى ٢ : ٣٠٣ .

الفصل الأول

موقف العلماء من القول بالمجاورة

موقف العلماء من القول بالمجاورة

اختلفت كلمة العلماء حول ظاهرة الجر على الجوار ، فمنهم من أجاز هذه الظاهرة ، ومنهم من رفضها .

ومن العلماء الذين أجازوا ذلك سيبويه ، وابن مالك ، وابن أجروم وابن هشام .

قال سيبويه (١) (ومما جرى نعتا على وجه الكلام « هذا جحر ضب خرب » فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف الى الضب ، فجروه لأنه ذكره كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد) (٢) .

وقال فى موضع آخر من كتابه (٣) : (وقد حملهم قسرب الجوار على أن جروا « هذا جحر ضب خرب » ونحوه فكيف ما يصح معناه) ؟

فأنت ترى أن سيبويه ، وإن رأى أن الأفصح هو رفع (خرب) فى المثال المتقدم ، وإن هذا هو الذى عليه أكثر العرب وأفصحهم إلا أنه لم يرفض الجر ولم يحكم عليه بالشذوذ أو الغلط .

وقال ابن مالك (٤) فى شرح الكافية : (ثم نهت على النعت الذى يسميه النحويون نعتا على الجوار نحو قولهم (هذا جحر ضب خرب)

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر اللقب بسيبويه ، مات سنة ١٨٨ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(٣) ١ : ٦٧ ، ويقصد بقوله (فكيف ما يصح معناه) أن أعمال الثانى فى باب التنازع أولى لقربة ووضوح معناه .

(٤) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائى توفى سنة ٦٧٢ هـ بدمشق .

فخفض (خرب) لأنه نعت (ضرب) في اللفظ لجاورته له وإنما هو في المعنى للجحر ، ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس (٥) .

وابن أجروم الصنهاجي (٦) في مقدمته المسماة بالأجرومية يتحدث عن ظاهرة الجر ويرى أن له أسبابا أربعة هي الجر بالحرف ، والجر بالاضافة ، والجر بالتبعية ، والجر بالمجاورة (٧) .

وقال ابن هشام (٨) في المغنى : (والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا - رضى التوكيد نادرا ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور) (٩) .

المانعون لهذه الظاهرة :

ممن رفض الجر على الجوار وأول ما أهم ظاهرة وجودها ابن جنى والسيرافي (١٠) .

قال ابن جنى (١١) في الخصائص : (فما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جحر ضرب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول ، وثال عن ما مضى على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢ : ١١٦٦ - ١١٦٧ .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة قبيلة بالمغرب المشهور بابن أجروم توفي بفاس سنة ٧٢٣ هـ .

(٧) انظر شرح الكفراوي على متن الأجرومية - مطبعة عيسى الحلبي ص : ١١٤ .

(٨) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري مات بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ .

(٩) انظر مقنى اللبيب ٢ : ٦٨٣ .

(١٠) يفهم من تأويل ابن جنى والسيرافي للأمثلة التي ظاهرها يفيد الجر على الجوار أنهما يعنعان الحكم بالمجاورة .

(١١) هو أبو الفتح عثمان ابن جنى توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذى هو حشر الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب جمره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان فى الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) ، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما تضمن من ذكره (١٢) .

والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استقر الضمير الرفوع فى نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا . وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع .

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطرد كان حملته عليه أولى من حملته على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به (١٣) .

وقال السيرافى (١٤) : (رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى « هذا جمر ضب خرب » قولا شرحتة وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوى ، أن المعنى : هذا جمر ضب خرب الجحر .

(١٢) أى ضميره يريد أن المسوخ لجرى قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة بل الموصوف حقيقة الأب هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(١٣) انظر الخصائص ١ : ١٩١ .

(١٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشا بسيراف من بلاد ، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ .

(١٥) يعنى ابن جنى ، فلا ضمير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافى ، واستحق منه العناية بذكره ، فقد تعاصرا دهرًا ، لأن السيرافى مات سنة ٣٦٨ هـ ، وابن جنى سنة ٣٩٢ هـ .

والذى يقوى هذا انا اذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجحر مرفوع ، لأن التقدير : خرب جحره ، ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لأقبحين(١٦) .

والأصل فى مثال السيرافى المتقدم : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيح أبواه ، ثم جعل فى (قبيح) ضمير الأبوين قثنى لذلك ، وأجرى على الأول فخفض .

وقد اعترض أبو حيان وابن هشام على ما ذهب إليه ابن جنى والسيرافى .

قال أبو حيان(١٧) : (ومذهبها خطأ من غير ما وجه ، لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصا بالضبط ، والضبط مخصص بخراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضبط .

فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه وهو فاسد للدرر ، ولا يوجد ذلك فى كلام العرب ، اعنى لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه ، ولأنه من حيث أجرى (الخراب) صفة على (الضبط) لزم ابران الضمير لتلا يلتبس .

ولأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها فاما قول الشاعر :

٢ - ويضحك عرقان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

فلا يريد كاسف الشمس ، فيكون قد حذف معمول الصفة وإن كان قد ذهب اليه بعضهم .

وانما هو عندنا صفة لليوم نفسه ، لأن الكسوف يكون فيه . فيكون نحو قولهم : نهارك صائم ، وليلك قائم ، ولأن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير اليها حتى يصح نسبتها الى الموصوف على طريق الحقيقة .

(١٦) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(١٧) هو محمد اثير الدين يوسف الغرناطى توفى بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

الا ترى أنه لا يصح عندنا مررت برجل حائض البنت ، لأن الحيز
لا يكون للرجل ، وكذلك (الخراب) لا يكون للضب) (١٨) .

وقال ابن هشام في المغنى (١٩) : (ويلزمها استتار الضمير مع
جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وأن
أمن اللبس ، وقول السيرافي : أن هذا مثل : مررت برجل حسن الأوبين
لا قبيحين مردود ، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون
الأول) .

ومعنى قول ابن هشام المتقدم أن قياس (خراب) من قولهم : هذا
جحر ضب خرب على (قبيحين) يعد قياساً مع الفارق ، لأن (خراب) ليس
وصفاً ثانياً مثل (قبيحين) والذي جرى عليه الاضمار والحذف والجـر
على الجوار إنما هو الوصف الثاني وهو (قبيحين) كما تقدم أثناء
شرحنا لأصل هذا المثال .

ولو أن السيرافي وابن جنى قصرا مثل هذه الأساليب الواردة
عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس فيها ، لكان هذا أقرب
وأيسر من هذا الغموض .

وقد تقدم أن سيبويه قد ذكر في كتابه أن الوجه في (خراب) هو
الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، لأن الخراب نعت الحجر ، والجحر رفع ،
وعلى هذا يكون الأمر ظاهراً وواضحاً وهو أن الرفع أجود وأفصح من
الجر ، لأن الرفع هو لغة أكثر العرب ، وأما الجر وإن كان وارداً
فهو دون الأفصح ، فيكون مقصوراً على السماع ، وبهذا نخرج من دائرة
التأويل والحذف والاضمار .

المجاورة ووقوعها في القرآن :

ورود الجر على الجوار في القرآن أو عدمه محل خلاف بين
العلماء ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من رفض .

وسنتعرف على أقوال هؤلاء العلماء مفصلة عند الكلام على الفصل
الخاص بالمجاورة في القرآن الكريم .

(١٨) انظر ارتشاف الخرب ٢ : ٢٩٣ .

(١٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٤ .

الفصل الثاني

المجاورة في الدراسات التحوية

المبحث الأول

الجر على الجوار في النعت

شروط الجر على الجوار عند النحويين :

اشترط الخليل (١) - رحمه الله - لجواز الجر على الجوار توافق المضاف والمضاف اليه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً ، وتعريفاً وتنكيراً .

قال في الكتاب (٢) : (لا يقولون الا « هذان جحراً ضب خريان » (٣) من قبل أن الضب واحد ، والجمر جحران .

واما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاول ، وكان مذكراً مثله او مؤنثاً ، وقالوا : هذه جمرة (٤) ضباب خرية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجمرة مؤنثة والعدة (٥) واحدة فغلطوا (٦) .

واما سيبويه فهو يجيز الجر على الجوار سواء اتفق المضاف اليه في الافراد والتثنية أو لم يتفقا ، فهو يجيز « هذا جمر ضب خر » لاتفاق المضاف والمضاف اليه في الافراد ، ولوروده عن العرب هكذا ، ويجيز - ايضاً - « هذان جحراً ضب خريين » بجر (خريين) مع أن

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي مات بالبصرة سنة ١٧٥هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .

(٣) فلا يجوز عند الخليل (خريين) بالجر على الجوار ، لعدم اتفاق المتضايقين في التثنية .

(٤) الجمرة جمع جمر ، ويجمع ايضاً على أجمار .

(٥) العدة : الجماعة ، وعدة المرأة أيام اقراها ، والمراد بها

هنا اتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

(٦) أي جعلوا (خرية) صفة لـ (ضباب) فجروها ، وإن كان حقها

الرفع ، لأنها صفة لـ (جمرة) المرفوعة ، وصح ذلك الغلط ، لاتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

المضاف هو (جحر) مثنى ، والمضاف إليه وهو (ضب) مفرد . ويرى
أنه لا فرق بين الثانى والأول إلا فى البيان . وأما الاتفاق بين المضاف
والمضاف إليه فى الجمع فلا يشترطه سيبويه .

قال سيبويه فى الكتاب (٧) : (وهذا قول الخليل - رحمه الله -
ولا نرى هذا (٨) والأول (٩) إلا سواء ، لأنه إذا قال : هذا جحر ضب
متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما فى التثنية من
البيان) (١٠) .

ومما تقدم نعلم أن سيبويه قد أجاز الجر على الجوار عند اختلاف
المتضايقين فى التثنية ، فهو يقبل : هذان جحرا ضب خربين ، جحر
(خربين) بخلاف الخليل . لأنه لم يجز فى (خربين) إلا الرفع .
والخليل يرى أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المتضايقين
فى الجمع ، ولم يجز ذلك سيبويه .

والخليل يشترط توافق المتضايقين فى التذكير والتانيث ، وسيبويه
لا يشترط ذلك .

وذهب ابن الحاجب (١١) فى كافيته (١٢) إلى أن سيبويه استشهد
- على جواز التخالف بين المتضايقين فى التذكير والتانيث - بقول
الخطيئة :

٢ - فإياكم وحيية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى (١٢)
فإن (هموز) نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجر لجاررته لاحد
المجرورين وهو بطن أو واد .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٤٢٧ .

(٨) وهو قول الخليل : « هذان جحرا ضب خربان » .

(٩) وهو : هذا جحر ضب .

(١٠) يريد أن تثنية المضاف تفيد أن الجحر جحوران ، والضب
واحد ، وأما فى الأفراد ، فالضب واحد ، والجحر واحد ، وهذا هو
الفرق بين التثنية والأفراد .

(١١) هو أبو عمرو عثمان جمال الدين المشهور بابن الحاجب توفى
بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

(١٢) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١ : ٢١٨ .

وعينه ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ، فقال (١٤) : (جر هموز) وهو من صفة الحية لمجاورته لواد) .

وقد اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتانيثا ، فان (حية) مؤنثة وما بعدها مذكر .

وقيل : ان كلا من الحية وما بعدها مذكر ، اما الحية فقد قال صاحب الصحاح (١٥) .

(الحية تكون للمذكر والأنثى ، وانما دخلته الهاء ، لأنه واحد من جنس ، كبطاة وسجاجة ، على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيا على حية ، أى ذكرا على أنثى ، وفلان حية ذكر) .

واما (البطن) فقد قال صاحب الصحاح (١٦) - أيضا : (البطن خلاف الظهر وهو مذكر ، وحكى أبو حاتم عن أبى عبيدة أن تانيثه لغة) .

واما الوادى فهو مذكر لا غير ، فيجوز للخليل أن يدعى توافق المضاف والمضاف اليه تذكيرا بجعل الحية للواحد المذكر من الجنس ، وكذلك (هموز) فأنه (فعول) يوصف به المذكر والمؤنث ، اللهم الا ان يكتفى بالتخالف بالتانيث والتذكير اللفظيين .

(١٢) (اياكم) محذر و (حية) محذر منه ، وهما منصوبان بفعلين ، أى بعدوا أنفسكم ، واحذروا الحية ، فيكون العطف من قبيل عطف الجمل ، الأولى تشتمل على جملة المحذر ، والثانية تشتمل على جملة المحذر منه . وأراد الحطيفة بالحية نفسه . والمعنى : أنه يحصى ناهيته ، ويتقى منه ، كما يتقى من الحيسة الحامية لبطن واديها المانة منه .

والوادي : المطمئن من الأرض . والهموز : فعول من الهمز بمعنى الغمز والضبط . (ليس لكم بسى) أى لا تستقروا معه بل هو أشرف منكم . يقال : فلان سى فلان اذا كان مثله .

انظر الديوان ص : ١٢٩ - الخزائن ٢ : ٣٢٦ - النصف ٢ : ٢ .

(١٤) انظر النصف ٢ : ٢ .

(١٥) انظر الصحاح ٦ : ٢٢٢٤ (حيا) .

(١٦) الصحاح ٥ : ٢٠٧٩ (بطن) .

والواقع أن سيبويه لم يستشهد بالبيت المتقدم ، وإنما استشهد
بقول العجاج :

٤ - كأن نسج العنكبوت الرمل (١٧)

وجه الاستدلال به أن (العنكبوت) مؤنث و (الرمل) مذكر ، لأنه
وصف للنسيج وقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا .

والخليل أن يمنع هذا أيضا فإن (العنكبوت) قد جاء مذكرا
- أيضا - وقد نقل ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٥ - على مطالهم منهم بيوت هان العنكبوت هو ابتناها (١٨) .

وعلى تسليم أنها في البيت مؤنثة ، فإنه تأنيث ليس بعلامة إذ
ليس مؤنثا بالتاء ولا بأحدى الألفين المقصورة أو الممدودة ، فأشبهه
التذكير إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في التثنية ، فإذا صح أن
تقول : هذان جحرا ضرب خربين ، مع اختلاف المتضايفين في التثنية ،
فليصح هنا من باب أولى .

وكل ما تقدم من خلاف بين سيبويه والخليل إنما هو على رواية
(الرمل) بفتح الثانية - وأما على رواية (الرمل) بكسر الميم ، فهي نعت
للعنكبوت على ما يجب ، والمعنى : العنكبوت الناسج ، لأن (الرمل)
بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت .

(١٧) ويحده : على ذرى قلعة المهمل

سبب كتان بأيدي الغسل

(الرمل) معناه المنسوج - والقلام : ضرب من النبات - المهمل :
المدلى . والسبب : جمع سب وهو ثوب من كتان أبيض - والغسل :
جمع غاسل وغاسلة .

والمعنى : أن العنكبوت قد نسجت على القلام الذي حول هذا
الماء ، والشاعر قد شبه ما نسجت العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق
من الكتان .

انظر الكتاب ١ : ٤٢٧ - شرح أميات سيبويه للسيرافي ١ : ٤٩٥
الديوان ص : ٢٤٣ - الخزائن ٢ : ٣٢١ .

(١٨) (مطال) : جبل . وانظر معاني الفراء ٢ : ٣١٧ .

وقول من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا مع النكرة مريد يقول
أبى ثروان (١٩) : (كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك بخفض
(المعروف) على الجوار (٢٠) .

ومن أمثلة الجر على الجوار في النعت قول ذى الرمة :

تريك سنة وجهه غير مقرقة ملساء ليس بها خال ولا ندب (٢١)

فـ (غير) نعت لـ (سنة) المنصوبة ، وجر للمجاورة .

قال الفراء (٢٢) : (قلت لأبى ثروان ، وقد أنشدنى هذا البيت
بخفض : كيف تقول : تريك سنة وجهه غير مقرقة ؟ قال : تريك سنة وجهه
غير مقرقة . قلت له : فأنشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه ، فقال :
الذى تقول أنت أجود مما أقول ، فـ ، وكان أنشاده على الخفض (٢٣) .

وقال دريد بن الصمة :

٦ - فجئت اليه والرماح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد

(١٩) هو أبو ثروان ، أحد بنى عكل ، واسمه الوحشى ، وهو
أعرابى فصيح تعلم فى البادية ، وله من الكتب : خلق الفرس ، وكتاب
معانى الشعر . انظر معجم الأدباء ٧ : ١٤٨ .

(٢٠) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٣ .

(٢١) السنة : الصورة - الندب : الأثر من الجراح ، وقوله :
غير مقرقة أى غير هجنة عفيفة كريمة . وفى الصحاح : المقر كمحسن
من الفرس وغيره : ما يدانى الهجنة ، أى أمة عربية لا أبوه ، لأن الاعتراف
من قبل الفحل ، به الهجنة من قبل الأم .

انظر الديوان ص : ٨ - معانى الفراء ٢ : ٧٤ - الخزانة
٢ : ٣٢٤ .

(٢٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء توفى ببغداد
سنة ٢٠٧ هـ .

(٢٣) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٤ .

فدافعت عنه الخيسل حتى تبسدت
وحتى عسلاني حالك اللون اسود(٢٤)

و (اسود) نعت لحالك ، وجر لجاورته المجرور .

وقال امرؤ القيس :

٧ - كان ابانا في عرائين ويله كبير اناس في بجساد مزمل(٢٥)

وكان يجب ان يقول : مزمل - بالرفع - ، لانه نعت لكبير المرفوع
الا انه خفضه على الجوار .

وقال ابن جني في الخصائص(٢٦) : (ولم يحمل ابو على هذا
البيت على الغلط ، لانه اراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارتفع
الضمير فاستتر في اسم المفعول) .

(٢٤) تنوشه : تناوله - الصياصي : جمع مفردة صيصية ، وهي
شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة (يضم اللام) وهما نوعان
من الثياب .

والمعنى : ان اخاه دعاه والرمح تناوله ، ولها خشخشة ووقع كوقم
صياصي الحاككة في ثوب ينسج ، والنسيج الثياب المنسوجة .
وروى البيت برفع (اسود) وعلى هذا يكون في البيت اقواء ، وهو
اختلاف حركة الروى .

وخرجه علماء اللغة على ان الاصل هو (اسودى) ، كما قيل في
الأحمر : أحمرى ، وفي الدوار : دوارى ، قال العجاج :

أطسريا وانت تنسرى والدهن بالانسان دوارى
ثم خفضت ياء النسبة المشددة بحذف أحد الياءين ، وهي الأولى ،
وجعل الثانية صلة .

انظر ديوان دريد ص : ٤٨ - الخزائن ٢ : ٢٢٣ - شرح الحماسة
للتبريزي ٣ : ٢٠٧ .

(٢٥) ثبير : جبل - العرائين : الاوائل ، والاصل في هذا انه يقال
للأنف عرئين ، والويل والوايل : ما عظم من القطر - البجساد : الكسا
المخطط - المزمل : الملفف .

شبه الحمل فيه ، او اثار الويل ، وهو المطر الشديد الوقم ، المعظم
القطر ، فكثير قوم مثلف بكساء .

احمد الخزائن ٢ : ٢٢٧ - الخصائص ١ : ١٩١ - شرح القصائد
التسم للنحاس ١ : ١٩١ .

(٢٦) ١ : ١٩١ .

وفى الأمالى (٢٧) : ولولا تقدير فيه هاهنا لوجب رفع (مزمّل) على الوصف لكبير ، وتقدير فيه أمثل من حمل الجر على المجاورة .
وقال فى الخزانة (٢٨) : (قوله (مزمّل) أنجز لمجاورته لأناس تقديرا لا لـ (بجاد) لتأخره عن (مزمّل) فى الرتبة ، فالمجاورة هنا تقديرية) .

(٢٧) انظر الأمالى الشجرية ١ : ٩٠ .
(٢٨) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٧ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار في التوكيد

الخفض على الجوار يكون في التوكيد نادرا ، ومن ذلك قول أبي الغريب (١) :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عسرا الذنب (٢)

والشاهد : جر كلمة (كلهم) مع أنها توكيد لكلمة (ذوى) المنصوبة ،
إذ لو كانت توكيدا لكلمة (الزوجات) لقال : كلهن ، فكان حق (كلهم)
النصب ، ولكنه خفض لجاورة المخفض .

وقال الفراء (٣) (أنشدني أبو الجراح العقيلي :

٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عسرا الذنب

فأتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب ، لأنه نعت لذوى) .

(١) هو أعرابي أدرك دولة العباسيين .

(٢) صاح : منادى مرخم أصله ياصاحب ، و (كلهم) توكيد لذوى
منصوب بفتحة مقدرة منعاً من ظهورها كسرة المجاورة . عسرا الذنب :
عروق الذكر .

والعنى : أن ترك الأزواج الجماع ، لضدّهم ، نحينثذ لا يوجد
وصل من الزوجات لهم .

انظر معانى الفراء ٢ : ٧٥ - الخزائنة ٢ : ٣٢٥ - الهمع ٤ : ٣٠٤ -
شذور الذهب ص : ٢٦١ .

(٣) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٥ .

وأما البديل ، فلم يقل أحد بالجر على الجوار فيه ، قال أبو حيان (٤) .
ولم يحفظ من كلامهم ما يفيد ذلك ، ولم يخرج أحد شيئاً ، وسببه أنه
معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ، أى أن البديل على نية
تكرير العامل . ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر باجتماع ، فبعدت
مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى) .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

المبحث الثالث

الرفع على المجاورة

الرفع على المجاورة غير وارد عند جمهور النحاة ، إلا أن بعضهم قد أثبتته مستدلاً على ذلك بقول المتنخل الهذلي :

٩ - السالك الثغرة اليقظان كالثها

مشى الهلوك عليها الخيمل الفضل (١)

(فقد سأل الرياشي الأصمعي (٢) عن سبب ارتفاع (الفضل) ، فرد عليه قائلاً : أن (الفضل) نعت (الخيمل) وهو مرفوع .

وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد ، فجعل (الخيمل) فضلاً ، لأنه لا ثوب فوقه ، ولا تحته .

(١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أثيلة وقيلة :
فقد عجبت وما بالدهر من عجب أنى قتلت وأنت الصائم البطل
قوله (أنى قتلت) أي كيف قتلت ، و (الثغرة) والثغر بمعنى واحد وهو موضع المخالفة . و (كالثها) حافظها و (الهلوك) من النساء التي تتهاك في مشيتها أي تتبختر وتتكسر ، وقيل : الهلوك : الفاجرة التي تتواقع على الرجال . و (الخيمل) القميص الذي لا كمي له ، ويقال : امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء ، وليس عليها أزار ولا سراويل ، والمعنى : أثت الذي من شأنه سلوك موضع المخالفة دون رهبة كالمرأة المتبخترة الفضل .

والثغرة منصوبة ، والعامل فيها (السالك) كقولك : الضارب الرجل ، يجوز فيها خفض كقولك : الضارب الرجل ، على التشبيه بالحسن الوجه ، وإذا نصبت الثغرة أو خفضتها أجريت عليها اليقظان صفاً فنصبت أو حررت ، وارتفع به كالثها ، جاز ذلك لعودة الضعيف إلى المصروف ، قوله (مشى الهلوك) منصوب بتقدير مشى مشى المرأة ، قوله (عليها الخيمل) حال معمول لتمش ، أو جملة اعتراضية .

أحمد ديدات المأثورات - القسم الثالث - ص : ٣٤ - الأمثال

الجملة ٢ : ٣٠ ما بعدها .

(٢) انظر خزائن الأدب ٢ : ٣٢٨ .

قال الرياشي: وهذا مما أخذ على الأصمعي ، ثم رجع عن هذا القول ، وقال بعد ، هو من نعت (الهلوك) لأنه رقعة على الجوار ، كما قالوا : هذا جحر ضب خرب) .

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن (٣) « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » .

عطف الملائكة والناس على اسم الله على المعنى ، لأن التقدير : عليهم أن لعنهم الله .

ومثل رفع (الفضل) على النعت للهلوك رفع (المظلوم) على النعت للمعقب في قول لبيد يصف الحمار :

١ - حتى تهجر في الرواح وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم (٤)

والمعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة (٥) .

وقال أبو حيان (٦) : (قال بعض معاصرينا : أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالمجرور ، وقد جاء في المرفوع ، وانشد البيت المتقدم ، ثم قال : رمعوا (الفضل) اتباعا لما قبله ، لمقريه .

(٣) آية : ١٦١ من سورة البقرة ، وانظر قراءة الحسن في معاني الفراء ١ : ٩٦ .

(٤) تهجر : سار في وقت الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر - الرواح : هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو - هاجها : أزعجها - المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى - المظلوم : الذي مطله المدين يدين عليه له .

والمعنى : يقول : ان هذا الحمار الوحشي قد سجل رواحه إلى المساء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى المساء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين له ، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

والشاهد فيه (طلب المعقب . . المظلوم) حيث أضاف المصدر وهو (طلب) إلى فاعله وهو - المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو (المظلوم) وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا إلى المحل .

انظر معاني الفراء ٢ : ٦٦ ، والأمل في الشجرية ٢ : ٢٢ .

(٥) انظر قول ابن الشجري المتقدم في أماليه ٢ : ٣٠ وما بعدها .

(٦) انظر خزنة الأدب ٢ : ٣٢٩ .

قال أبو حيان : قلت : وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيل بل رفعه
على النعت للهالك على الموضع ، لأن معناه ، كما تمشى الهالك الفضل ،
و (عليها الخيل) حال معمولة لتمشى ، أو جملة اعتراضية) .

وقال ابن قتيبة(٧) : التفرقة والثغر سواء وهو موضع المخالفة ،
والكاليء : الحافظ ، والخيل : ثوب يخاط أحد جانبيه ، ويترك الآخر ،
والهالك : المتثنية المتكسرة ، والفضل من صفة الهالك ، وكان ينبغي أن
يكون جرا ، ولكنه رفعه على الجوار للخيل(٨) .

موقف الجمهور :

لم يسلم جمهور النحاة ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من جواز الرفع
على المجاورة ، ومن تصدى للرد عليهم ابن السجري ، وأبو حيان .

قال ابن السجري(٩) : (وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق
الاعراب بل لا معرفة له بجملة الاعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة
للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا .

وانما (الفضل) نعت للهالك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث استند
المصدر الذي هو المشى إليها كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا .

رفعت الطويل ، لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا في
اللفظ .

ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو فنصبت الطويل بأنه
نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول في المعنى كان مستقيما ، كما
عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله :

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري توفي
ببغداد سنة ٢٧٦هـ .
(٨) انظر الخزائن ٢ : ٣٢٨ .
(٩) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي توفي
ببغداد سنة ٥٤٢هـ .

١١ - قد كنت دأينت بها حسانا

مضافة الا فلاس والليسانا (١٠)

ومما تقدم نعلم ان الراى الراجح فى ذلك هو راى الجمهور ، وهو
عدم جواز الرفع على المجاورة ، وأما رفع (الفضل) فى البيت المتقدم
لمحمول على المحل ، لأنه صفة له (ملوك) كما تقدم ، وهو كثير وسائغ
من جمهور النحاة .

(١٠) نسب فى الكتاب الى رؤية ، وذكر العيني أنه ينسب أيضا
الى زياد العنبري .

و « دأينت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير فى (بها)
يعود الى أمة (الليان) بفتح اللام وتشديد الياء : المثل واللى والتسويق
فى قضاء الدين .

والمعنى : كنت قد أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى
عنده . لخافنى ان يفس ، أو يمطلنى فلا يؤدبنى حقى .
والشاهد فيه : قوله (والليانا) حيث عطفه بالنصب على (الافلاس)
الذى أضيف المصدر اليه ، نظرا الى محله .

انظر الكتاب ١ : ١٩١ - الأملى الشهرية ٢ : ٣٩ .

المبحث الرابع

المجاورة فى باب الجواز

عامل الجزم فى جواب الشرط :

ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما حرف الشرط .

وذهب آخرون الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه .
وذهب آخرون الى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط (١) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزوما على الجوار .

والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » (٢) .

وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه اسم يكن .
وقال زهير :

١٢ - لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر (٣)

(١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) البيهقي : ١ .

(٣) السوافى : جمع سوافية : وتطلق على الريح الى تسفى التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذرؤه وتعليقه وتهيجه . والمور - بضم الميم - هو التراب - والقطر :

فخفّض (القطر) على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعا ،
لأنه معطوف على (سوافي) ، ولا يكون معطوفا على (المسور) وهو
الخيار ، لأنه ليس للقطر سواف كالمر حتى يعطفه عليه .

(ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معمولا لسوافي ، لأن العامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الحسم :
سوافي المور وسوافي القطر .

ومراد الشاعر أن الذي غير هذه الديار شيثان : أحدهما - الرير -
يسمى بمعنى عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأتى له -
يحدث (القطر) معطوفا على سوافي مع أنه ليس للمطر سواف ، فيكون
مرفوعا في التقدير ، وجره لجاورته المجرور ، فنقول : القطر معطوف
على سواف والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلافة رقه ضمة مقدره
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (٤) .

وقال الآخر :

١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها

قطنا بمستحصد الأوتار مصلوح (٥)

هو المطر .

انظر الديوان ص : ٨٦ ، والانصاف ٢ : ٦٠٣ .

(٤) شرح شواهد الانصاف ٢ : ٦٠٣ للشّيخ محيي الدين

عبد الحميد .

(٥) (مستحصد الأوتار) من إضافة المصدة للموسوف ، أي

الأوتار المستحصدة ، ومستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم

قتله وصنّعه ، وهذا اللفظ يقال في كل ما أحكمت صناعته من الحبال

والأوتار والدروع ، وقالوا : هذا رجل محصد الرأي ، أي شديد الرأي ،

وقالوا : هذا رأي مستحصد ، أي محكم وثيق وهو في هذا بفتح الصاد .

ومحلّج : اسم مفعول من قولهم : حلّج القطن يحلّجه إذا ندّفه ، وقطن

حليج ومحلّج : مندوف ، أي قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو

الحلاج كالعطار والقصاب .

انظر معاني الفراء ٢ : ٧٤ - الانصاف ٢ : ٦٠٥ .

فخفض (محلوج) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول (محلوجا)
لكونه وصفا لقوله (قطنا) ولكنه خفضه على الجوار .
وقال ليبيد :

كان نسيج العنكبوت الرمل (٦)
فخفض (الرمل) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول : (الرمل)
لكونه وصفا للنسيج ، لا للعنكبوت .

ومن ذلك قولهم : جحر ضب خرب ، فخفضوا خربا على الجوار ،
وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، لكونه في الحقيقة صفة للجحر لا للضب ،
فكذلك ما هنا : جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا إلا أنه جزم
للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفساء أو بأذا رجع
إلى الرفع (٧) .

الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما احتجاجهم بقوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين » فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على
(الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) «ندخله»
الجر ، لأنه معطوف على محذوف ، لا على الجوار .

وأما قول زمير :

بعدي سوافي المور والقطر

فلا حجة لهم فيه ، لأنه معطوف على (المور) وهو الغبار ، وقوله
« لا يكون معطوفا على (المور) لأنه ليس للقطر سواف » قلنا : يجوز
أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي ، كما يسمى
ما تسفيه الريح من الغبار سواف .

(٦) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٤)

(٧) الانصاف ٢ : ٦٠٥ ، ٦٠٧ .

وأما قول ليبس :

كان نسيج العنكبوت المرمّل

فنقول : الرواية (المرمل) بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت -
لا النسيج ، وإن كانت الرواية الى ذكرتم صحيحة ، وأنه مجرور على
الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي
لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

قطننا بعسنحصد الأوتار مصلوج

وقولهم : جحر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذي يقتصر
فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم
يقاس عليه ، إلا ترى أن اللحياني (٨) حكى أن من العرب من يجزم بلن
وينصب بلم ، الى غير ذلك من الشواذ الى لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها ،
فكذلك ما هنا (٩) .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١٠) : (اختلف في الجازم لجواب
الشرط فقال الكوفيون : هو مجزوم على الجوار ، كجحر ضب خرب من
قولهم : هذا جحر ضب خرب ، وهو باطل لأمر :

أحدهما - أن خفض على الجوار لا يكون إلا بعد مجرور .

ثانيها - أن خفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال ، وج
الجواب يكون مع الاتصال والانفصال .

فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار) .

(٨) هو علي بن حازم اللحياني من تلاميذ الكسائي ، صنف كتاب
النسوان .

(٩) الانصاف ٢ : ٦٠٩ - ٦١٥ .

(١٠) انظر شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك -
نسخة مصورة على الميكروفيلم موجودة في المكتبة المركزية بالجامعة
الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .

وأنا أرجح ما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد ... رحمه الله ...
تعليقا على هذه المسألة حيث قال (١١) : (والتحقيق فيه عندى أن يقال :
أن (أن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لأنه لا ينفك
عنه ، فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ،
كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما
حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ،
فكذلك ما هنا ، (أن) هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط
لأنه عامل معه) .

(١١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٨ .

المبحث الخامس

المجاورة في باب التنازع

القول في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع :

- ذهب الكوفيون في أعمال العاملين ، نحو : أكرمتني وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمتني زيد ، إلى أن أعمال الفعل الأول أولى .
- وذهب البصريون إلى أن أعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أن أعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ومنه قول امرئ القيس .

١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفائي - ولم أطلب - قليل من المال (١)

(١) حصل الاستشهاد بالبيت في قوله (كفائي ولم أطلب قليل من المال) فإن الكوفيين زعموا أن هذا البيت من باب التنازع ، لتقديم فعلين على اسم واحد ، وقد عمل الشاعر أول الفعلين ، وهو قوله (كفائي) في الاسم المتأخر فرقه ، والدليل على ذلك أنه لو أهمل الثاني ، وهو (أطلب) لُنصب الاسم به ، لأنه يطلب مفعولا .

وهذا الكلام غير صحيح ، لأن شرط التنازع أن يكون محل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه .

وقد هذا البيت لا يتم ذلك ، فإذ لو قلت : لم تبت كبر معبر لأدنى معيشة كفائي قليل من المال ، ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاما متناقضا لا محمول له .

وأنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدمت لفظ له (ولم أطلب) مقبولا لا بدل عليه البيت بعده ، وتقدمه : (ولم أطلب المال) وإذا أتت البيت المرفوعة : لم تبت كبر معبر لأدنى معيشة كفائي قليا من المال ، ولم أطلب لك كان كلاما صحيحا مقبولا .

انظر الديوان ص : ٢٩ والانصاف ١ : ٨٤ ، وقطع النسخ ص :

٢٧٧ ، ٢٧٨ .

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لنصيب (قليلًا) ، وذلك لم يروه أحد .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان أعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز الغناء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائماً بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز الغناء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو : كان زيد قائماً ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم فدل أن الابتداء له أثره فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن أعمال الأول أولى من الثانى أنك إذا عملت الثانى أدى الى الاضممار قبل الذكر ، والاضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم (٢) .

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختياراً أعمال الفعل الثانى النقل والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : « أتونى أفرغ عليه قطراً » (٣) فأعمل الفعل الثانى وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : « هاؤم اقرء واكتابه » (٤) فأعمل الثانى وهو اقرءوا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرءوه .

وقال الفرزدق :

١٥ - ولكن نصفا لو سببت وسببتى

بنو عبد شمس من منساف وهاشم (٥)

(٢) أنظر الانصاف ١ : ٨٣ - ٨٧ .

(٣) الكهف : ٩٦ .

(٤) الحاقة : ١٩ .

(٥) النصف - بالكسر - معناه العبدل ، والمعنى : ليس من الانصاف أن أسباب مقاسمنا بأبائى ، وذلك لضعتهم وشرفى ، فلا أثم الانصاف أن أسباب مقاسمنا بأبائى ، وذلك لضعتهم وشرفى . فلا أثم

ففاعل الثانى . ولو اعمل الأول لقال : سببت وسيبنى بنى
عبد شمس ، بنصب (بنى) واظهار الضعير فى سبنى .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى اقرب الى الاسم من الفعل
الأول ، وليس فى أعماله دون الأول نقض معنى ، فكان أعماله أولى ،
لا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدرة و صدر زيد » فيختارون أعمال الباء
فى المعطوف ، ولا يختارون أعمال الفعل فيه ، لأنها اقرب اليه منه ،
وليس فى أعمالها نقض معنى ، فكان أعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى
قالوا : « جحر ضب خرب » فأجروا (خرب) على (ضب) وهو فى الحقيقة
صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فها هنا أولى (٦) .

وقال سيبويه (٧) فى معرض حديثه عن أولى العاملين بالعمل فى
باب التنسازع : (وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت
زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه .

فالعامل فى اللفظ أحد العاملين ، وأما فى المعنى ، فقد يعلم أن
الأول قد وقع (٨) إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع .

وانما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ،
وإن مخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید ، كما كانت : خشنت
بصدرة (٩) و صدر زيد وجه الكلام ، حيث كان الجسر فى الأول ، وكانت
الباء اقرب الى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى ، سورا بينهما فى
الجر ، كما يستويان فى النصب) .

وينو عبد شمس من اشراف قريش ابوهم عبد مناف ابن قصي ، وهاشم
وعبد شمس اخوان توأمان . وهاشم فى البيت معطوف على عبد شمس
لا على مناف ، وهو شاهد على أعمال العامل الثانى .

انظر الديوان ص : ٨٤٤ ، والكتاب ١ : ٧٧ ، وانصاف ١ : ٨٧ .

(٦) انظر الانصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٧٣ .

(٨) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٩) خشنت بصدرة : أو غرت بصدرة .

(الجواب عن كلمات الكوفيين :

بالنسبة لقول امرئ القيس :

فلو ان ما أسمى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال

فنقول : انما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل
الثاني لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ، أحدهما - أنه لو أعمل
الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا
متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه
يطلب القليل ، وذلك متناقض .

والثاني - أنه قال في البيت الذي بعده :

١٦ - ولكنما أسمى لجسد مؤثّل

وقد يدرك الجسد المؤثّل أمثالي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني .

وأما قولهم : ان الفعل الأول سابق فوجب أعماله للعناية به ،
قلنا : هم وان كانوا يعنون بالابتداء الا أنهم يعنون بالمقارنة
والجوار أكثر .

وأما قولهم : لم أعملنا الثاني لأدى الى الاضمار قبل الذكر ،
قلنا : انما حوژنا ما هنا الاضمار قبل الذكر ، لأن ما بعده بفسره ،
لأنهم قد استغنوا ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في اللفظ دلالة
على المحذوف لعلم المخاطب ، قال تعالى : « والحافظين فوجهم
والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » (١٠) فلم يعمأ الاخر
فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب ان
الثاني قد دخل في حكم الأول ، وقال تعالى : « ان الله يبرء من المشركين
وسئل (١١) فاستغنى عن ذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ، لعدم
المخاطب ان الثاني قد دخل في ذلك (١٢) .

(١٠) الأحزاب : ٣٥ . (١١) التوبة : ٣ .

(١٢) انظر الانصاف ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

(والمدقق فى مثل هذه المسألة يرى أن الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم ، قد عمل العامل الأول فى بعضها ، وعمل الثانى فى بعضها الآخر .

ومن هنا فقد تكافأ العاملان فى جواز الاعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فاما سبق الأول صاحبه ، وقرب الآخر من الممول فلا يفيد ، فانا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على الممول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بممولها ومفصلة منه ، وذلك كله واقع فى أفصح كلام ، فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربى يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربى يؤيد كل واحد منهما ، والأولى بعدم الترجيح فى مثل هذه القضية ، فان لكل منهما مستندا من التعليل والقياس لا من الاستعمال العربى(١٣) .

(١٣) انظر تعليق الشيخ محيى الدين على شواهد الانصاف
١ : ٨٨ ، ٩٠ .

المبحث السادس

المجاورة في باب الإضافة

ما يكتسبه المضاف بالمجاورة :

قد يكتسب المضاف المذكر الثاني من المضاف إليه المؤنث ،
ويشترط في ذلك أمران :

الأول - أن يكون المضاف صالحا للحذف ، وإقامة المضاف إليه
مقامة مع صحة المعنى .

الثاني - أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه أو كبعضه ،
أو كلاله .

فمن الأول قوله تعالى « فله عشر أمثالها » (١٤) ، فحذفت التاء
من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال ، وهي مذكورة ، ولكن لما جاورت
الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه (١٥) .
وقال جرير :

١٧ - لما أتى خببر الزبير تضعضعت

سور المدينة والجهال الخمسة (١٦)

فالحق بالفعل (تضعضعت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو
(سور) ولكن لما جاو (المدينة) المؤنثة اكتسب التانيث منها .

ومن ذلك أيضا قولهم : ذهب بعض أصابعه ، فـ (بعض) فاعل
(ذهبت) ولحققت فعله تاء التانيث ، لكونه بعض المضاف إليه ، فاكسب
المضاف وهو (بعض) التانيث من المضاف إليه ، وهو (الأصابع) لصحة

(١٤) الأنعام : ١٦٠ .

(١٥) أنظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

(١٦) أنظر الديوان ص : ٢٤٥ ، وفيه توافقت بدل تضعضعت .

الاستغناء بالأصابع عنه فتقول : ذهبت أصابعه ، تعبيراً بالكل عن
الجزء .

وقال الأعشى :

١٨ - وتشرق بالقول الذي قد أذعته

كما شسرت مصدر القنأة من الدم (١٧)

فالحق بالفعل (شرقت) تام التانيث مع أن فاعله مذكر وهو (صدر)
والقياس (شرق) ، ولكن لما كان المصدر الذي هو مضاف بعض المضاف
إليه وهو القنأة اكتسب التانيث منه .

ومن الثاني قول ذي الرمة :

١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها مر الرياح للنواسيم (١٨)

فقد الحق الشاعر بالفعل وهو (تسفه) علامة التانيث مع أن فاعله
مذكر وهو (مر) ، لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه ، والشرطان
موجودان ، لأن المضاف وهو (مر) كالبعض ، ويصح المعنى بـ حذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فتقول : تسفوت الرياح .

ومن الثالث قوله تعالى : يوم تجسد كل نفس ما عملت من خير
محضراً (١٩) فقد الحق بالفعل وهو (تجسد) علامة التانيث وهي تام

(١٧) (تشرق) و (شرقت) يقال : شرق فلان بالياء يشرق من باب
علم ، أى غص (القنأة) الرمح ، وصدرها أعلاها الذي يلي السنان ، أى
يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول .
انظر الديوان ص : ١٨٢ - الأشعموني ٢ : ٢٤٨ - الكتاب
١ : ٥٢ .

(١٨) تسفوت : أمالت (أعاليها) جمع أعلى وهو الطرف العسالى
(النواسيم) جمع ناسمة وهو أول الريح حين تهب بلين ، وأراد من الرماح
الأغصان . والمعنى : أن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمائل ، فهن
بحاكين رماحاً أو غصوناً . مرت بها ربح فأمالتهن
انظر الديوان ص : ٦٩٥ .
(١٩) آل عمران : ٣٠ .

المضارعة مع أن ماعله مذكر وهو (كل) ، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو (نفس) ، ويصبح المعنى يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فتقول : يوم تجد نفس •

وقول عنقرة :

٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم (٢٠)

فقد لحقت الفعل وهو جادت تاء التأنيث مع كون فاعله مذكرا وهو (كل) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو (عين) •
وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر كقول الشاعر :

٢١ - أنارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقبا، عاصى الهوى يزداد تنويرا (٢١)

فذكر (مكسوف) مع أنه خبر عن مؤنث وهو (أنارة) ، لأنه اكتسب التذكير من إضافته إلى العقل المذكر •

وقيل : أن من ذلك قوله تعالى « أن رحمة الله قريب من

(٢٠) الضمير في (عليه) يرجع إلى النبت في البيت السابق (عين) سحابة تأتي من جهة العراق أو مطر أيام لا يقلع • (ثرة) كثيرة الماء (حديقة) المراد بها هنا الأرض المرتفعة (كالدرهم) في الاستدارة والبيضا •

انظر الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

(٢١) (أنارة) هو في الأصل مصدر قولك : أنار القمر ونحوه إذا أضاء (العقل) هو الغريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء (مكسوف) هو الرصف من قولك : كسفت الشمس بالبئساء للمجهول إذا ذهب نورها • (بطوم هوى) طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أي الطاعة والانقياد • والهوى : شهوة النفس وميلها إلى ما تحبسه ، وإراد بسبب انطلاقة وراء شهوات نفسه الموبقة • والمعنى : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلاق أغراضه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء ، غطى علم نوره الذم الذي تقاضيه عليه الطاعة •

انظر أوضح المسالك ٢ : ١٨١ - الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

المحسنيين» (٢٢) فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير من اضافتها الى لفظ
الجلالة ، فأخبر عنها بقريب المذكر ، وكان القياس أن يقال : قريبة .

ورد هذا القول بقوله تعالى « لعل الساعة قريب » (٢٢) حيث
ذكره بلا اضافة . فالوجه أن التذكير في الآيتين لأجراء فعيل بمعنى
عامل مجرى فعيل بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث .

أو لكون فعيل على وزن المصدر كصهيل ، والمصدر يخبر به عن
المذكر والمؤنث ، فكذا ما وازنه .

فإن فقد الشرطان المذكوران لم يكتسب المضاف الثاني أو التذكير
من المضاف اليه فلا تقول : حضرت ابن زينب ، ولا قام امرأة محمد ،
لأن المضاف لا يصلح للاستغناء عنه بالمضاف اليه ، ولا تقول : أعجبتني
يوم العروبة (الجمعة) ، لأنه وإن صح الاستغناء عن المضاف بالمضاف
اليه ، فتقول : أعجبتني العروبة فليس المضاف كلا ولا بعضا للمضاف
اليه ولا كبعضه ، لأن اليوم هو نفس العروبة .

وقال العكبري (٢٤) : (ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم :
قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا
بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم
المجاورة) (٢٥) .

(٢٢) الأعراف : ٥٦ .

(٢٣) الشورى : ١٧ .

(٢٤) هو أبو البقاء عبد الله الضريع بن الحسن أصله من عسكر
(بليدة على دجلة فوق بغداد) توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ وقد قارب
الثمانين .

(٢٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٢ .

المبحث السابع

المجاورة في باب الأحوال والأزمنة

من شرط الفعل اذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه ، أو في بعضه ،
كقولك : صمت يوما ، وسرت فرسخا ، وزرتك يوم الجمعة ، وجلست
عندك .

فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه
لا محالة .

وأحيانا ينصب الفعل الظرف ولا يكون واقعا فيه ، وإنما هو يقع
فيما يلي الظرف ولكن بسبب المجاورة الزمانية صارا كأنهما وقعا في
وقت واحد .

ومن ذلك قولهم : أحسنت اليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحسن اليه في
أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت اليه بعد تمامها ، ألا ترى أن الاحسان
مسبب عن الطاعة ، وهي كالعلة له ، ولا بد من تقدم وقت السبب على
وقت المسبب ، كما لا بد من ذلك مع العلة . لكنه لما تقارب الزمانان ،
وتجاورت الحالان في الطاعة والاحسان ، أو الطاعة واستحقاق
الاحسان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد كما أسلفنا .

والدليل على ذلك أن (لما) من قولك : لما أطاعني أحسنت اليه ،
إنما هي منصوبة بالاحسان ، وظرف له ، كقولك : أحسنت اليه وقت
طاعته ، وأنت لم تحسن اليه لأول وقت الطاعة ، وإنما كان الاحسان
عقب الطاعة ، أي بعد أن أطاعة ، لكن لما كان الثاني مسببا عن الأول
وتاليا له ، فاقتربت الحالان ، وتجاور الزمانان ، صار الاحسان كأنه
هو والطاعة في زمان واحد ، فعمل الاحسان في الزمان الذي يجاوز
وقته ، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه .

وقال ابن جنى (١) :

(ولما اطرد هذا فى كلامهم وكثر على السننهم وفى استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه الى ما تناعت حالاه ، وتفاوت زماناه ، وذلك كان يقول رجل بمصر فى رجل آخر بخراسان : لما سمعت حاله حسنتها ، ولما اختلت معيشته عمرتها ، ولملح أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنن .

فان قلت : فلعل هذا مما اكتفى فيه بذكر السبب ، وهو المعرفة بسوء حالة واختلال معيشته ، أما المسبب عنه وهو التغيير والاصلاح فيكون متراخيا ، فكأنه قال : لما عرفت اختلال حالة عمرتها .

قيل : ولو كان الأمر على ذلك لما عدوت ما كنا عليه ، الا ترى أنه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه فى بلد واحد بل منزل واحد فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر والشهران أو أكثر ، فكيف بمن بينه وبينه الشقة الشاسعة المحتاجة الى المدة المتراخية) .

وبعد هذا قال ابن جنى (٢) : (وعلى هذا يتوجه عندي قول الله - سبحانه - « ولئن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون » (٣) .

وذلك ان تجعل (اذ) بدلا من قوله (اليوم) والا بقيت بلا ناصب . وجاز ابدال (اذ) وهو ما مضى فى الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذ حاضر فى الآخرة ، لأنه لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك فى العذاب انما هو مسبب عن الظلم ، وكانت - ايضا - الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتناوبهما كالوقتتين المقتربين الدائيين المتلاصقين نحو :

١. انت اليه إذ شكرنى ، وأعطيته حين سألتنى .

وهذا أمر استقر بينى وبين أبى على (٤) - رحمه الله - .

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٢ .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

(٤) هو أبو على الحسن بن أحمد الفارسى نشأ فى بلاد فارس ، وتوفى ببغداد سنة ٢٧٧ هـ ، عن نيف وتسعين سنة .

وانما جاء هذا النحو في الأزمنة دون الأمكنة من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، انما يلي الثاني الاول خلفا له ، وعوضا عنه ، فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك المكان ، لأن المكانين يوجدان في الوقت الواحد ، بل في أوقات كثيرة غير منقضية .

فلما كان المكان بل الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد والأوقات كلها لم يبق بعضها مقام بعض ، ولم يجر مجراه ، فلهذا لا نقول : جلست في البيت من خارج أسكفته (٥) ، وإن كان ذلك موضعا يجاوز البيت ويماسه ، لأن البيت لا يعدم (٦) فيكون خارج بابيه ، خالفا في الوجود له ، كما يعدم الوقت فيعرض منه ما بعده (٧) .

(٥) أسكفة الباب : عتيقه .

(٦) يقصد بذلك أنك لا يصح أن تقول : جلست في البيت من خارج عتيقه قاصداً بذلك الجلوس في البيت ، وتكون عتبة البيت نائبة عن البيت في الوجود ، لأن البيت موجود وعتيقه موجودة.. ويجتمعان في الوقت (٧) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

الفصل الثالث

المجاورة في المسائل التصريفية

(م ٤ - دراسات نظرية)

المجاورة فى المسائل التصريفية

لم يكن اثر الجوار قاصرا على الجانب النحوى فقط ، وانما تعداه ليشمل الجانب التصريفى ايضا .

ومن ذلك :

- ١ - الجوار بين الواو والكسرة .
- ٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .
- ٣ - قلب الحرف للتناسب .
- ٤ - قلب الواو المجاورة للطرف ممزة .
- ٥ - مجاورة الواو للضممة .

أولا - الجوار بين الواو والكسرة :

من ذلك قولهم : قنية ، وصبية ، وفلان من عليه الناس ، وهو ابن عمى دنيا ، وصبيان .

وأصل (قنية من قنوت ، وصبية من صبوت وكذا صبيان ، وعليه من علوت ، ودنيسا من دنوت .

وقياسه : قنوة ، وصبوة وصبوان ، وعلوة ، ودنوا .

ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتبر الساكن حاجزا لمضعفه .

ونظير هذا قولهم : أقتل ، أدخل حيث ضموا الهمزة لضممة العين ، ولم يعتدوا بإلغاء حاجزا لسكونها فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين المضمومة ، فضمت كراهة الخروج من كسر الى ضم (١) .

(١) انظر المنصف ٢ : ٢ .

ثانياً - الجوار بين عين الكلمة ولامها :

ومن ذلك قولهم فى صوم : صيم قال سيبويه (٢) (والواو تقلب ياء فى فعل ، وذلك قولهم : صيم فى صوم ، وقيم فى قوم ، وقيل فى فصول ، ونيم فى نوم . لما كانت الياء اخف عليهم وكانت بعد ضمة ، شبيهوها بقولهم : عتى فى عتو ، وجثى فى جثو ، وعصى فى عصو .

وقد قالوا ايضا : صيم ونيم ، كما قالوا : عتى وعصى . ولم يعذبوا فى زوار وصوام ، لأنهم شبيهوا الواو فى صيم بها فى عتو اذ كانت لاما وقبل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبيهها وقسويت) .

ومن أمثلة القلب فى (فعل) قول الحادرة :

٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته

بادرت بليختها لمرسط جيع (٣)

يريد جوعا .

ثالثاً - قلب الحرف للتناسيب :

من قلب الحروف قوله - عليه الصلاة والسلام - ، ارجعن مازورات غير مازورات (٤) . والأصل موزورات - بالواو - لأن من الوزر .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٣٦٢ .

(٣) (معرض) - بضم الميم وفتح العين والراء المشددة - هو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ، والعرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، والجمع العراض والعرصات . (المراحل) جمع رجل وهو القدر من النحاس .

والشاهد فى قوله (جيع) فان أصله جوع ، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

وجه ذلك أن العين شبيهت باللام لقربها من الطرف ، فأعلت كما تعمل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومع كثرتة التصحيح أكثر منه نحو : نوم وصوم .

انظر الخصائص ٢ : ٢١٨ - المنصف ٢ : ٢ - الأشعمونى ٤ : ٣٢٨ .

(٤) المذكور جزء من حديث ذكره ابن ماجه وتماه « خرج

==

فهمز الأول لتناسب همز الثانى ومشاكلته ، أى ارجعن وعليكن
الوزر لا الأجر .

وقولهم : انى لآتيه بالخدايا والعشايا هو لازدواج الكلام (٥) ،
كما قالوا : هنأتى الطعام ومرأتى ، وانما هو امرأتى (٦) .

رابعاً - قلب الواو المجاورة للطرف همزة :

من ذلك قولهم فى (أو أول) أوائل ، بقلب الواو الثانية همزة ،
لقربها من الطرف ، فإذا بعدت عن الطرف لا تقلب نحو : طواويس .

وهذا موضع من مواضع ابدال الواو والياء همزة وجوبا ، وهو
أن تقع احدهما ثانى حرفى علة توسطت بينهما الف شبه مفاعن سواء
كان حرفا العلة واوين نحو : أوائل جمع أول .

وأصل هذا الجمع (أو أول) فأبدلت الواو الثانية همزة ، أم ياءين
نحو ثيائف جمع ثيف (وهو ما زاد على العقد الى العقد الثانى) من ثاف
ينيف اذا زاد ، فيأؤه أصلية ، وقيل من ثاف ينوف ، فأصله : ينوف ،
اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء فى الياء .

أم كانا مختلفين نحو : سيائد جمع سيد ، وأصل الجمع سياود ،
ونحو بوائع جمع بائعة وأصل الجمع بوايع .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإذا نسوة جلوس فقال : ما يجلسكن ؟
قلن ننتظر الجنابة قال : هل تفسلن ؟ قلن لا ، قال : هل تحملن ؟ قلن
لا ، قال : هل تدلين فيمن يدانى ؟ قلن لا ، قال : فارجعن ما زورات غير
ماجورات .

أنظر سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١ : ٥٠٣ .
(٥) يقال : أتيتك غداة غد ، والجمع الغدوات مثل : قطاة
وقطسات .

وانظر الصحاح ٦ : ٢٤٤٤ .

(٦) هنأتى ومرأتى أى جعل عيشى مسريئا ، أى عند العيشة
مستحسنا الا أن الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأتى طلبا للمشكلة .
وانظر حاشية حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢ : ٣٠٣ .

ويشترط في بقاء هذه الهمزة أيضا أن تكون اللام حرفا صحيحا
غير همزة .

فإن توسطت بينهما ألف شبه مفاعيل وجب تصحيح ثاني حرفي
العلة للبعده حينئذ عن الطرف ، كما في طواويس جمع طاووس .

فلما كانت كل من الواو والياء قريبة من الطرف قلبتا همزة ، كما
لو وقعتا طرفين ، وذلك إذا تطرفت أحدهما بعد ألف زائدة حقيقة نحو :
دعاء وسما وبناء وفناء . والأصل : دعاو ، وسماو ، وبنائ ، وفنائ ،
فأبدلت الواو والياء فيهن همزة ، أو حكما بأن كان بعد أحدهما تاء
تأنيث أو علامة تثنية عارضتان نحو : بناءة مؤنث بناء ، وكساءين
تثنية كساء (٧) .

خامسا - مجاورة الواو للضممة :

من ذلك قول جرير :

٢٢ - أحب المؤقدين إلى مؤسسى

وجعده إذا أضاءهما الوقود (٨)

(٧) راجع الأشموني ٤ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والتبيان في أعراب
القرآن ١ : ٤٢٣ .

(٨) البيت - لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن
عبد الملك الرواسي ، وموسى وجعدة : ولدا جرير ، وروى ابن جني صدره
في سر الصناعة " أحب المؤقدين " بصيغة أفعل التفضيل ، فيكون
(أحب) مبتدأ مضافا إلى (المؤقدين) بالجمع ، و (مؤسى) خبره ، وواه
في الخصائص وفي شرح تصريف المازني وفي المحتسب " أحب
المؤقدين " فتكون اللام في جواب قسم منخوف و (حب) للمدر
و التعجب ، وأصلها حبيب - بفتح العين - فعل متعد كقول نقيان
النهشلي :

فيه الله أو لا تفره ما حنته ولا كان أدنى من عبيد ومشرقة .
ثم نقل إلى باب فعل - بالضم - للمدح للاحاق بنعم . و (المؤقدين)
فاعل ، حب ، (مؤسى وجعدة) هم المخصوص بالمدح و (المر) بمعنى عذره
و (أذن) ظرف متعلق بحب ، و (أضاءهما) بمعنى أثارهما وأظههما .
و يقرأ أضاء لائما ، يقال : أضاء الشيء بمعنى أشعه ، و الاسم الضياء .
و (الوقود) بالضم مصدر وقدت النار : أي اشتعلت ، و (الوقود)

(وى بهمز (المؤقدين) و (مؤسى) ، حكاة ابن جنى فى سير
الصناعة(٩) عن أبى على ، قال : وروى قنبل عن ابن كثير (بالسوق)
فهمزة الواو(١٠) .

ووجه ذلك أن الواو ، وإن كنت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة
الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها ، فمن حيث همزت الواو فى نحو (أقنتت)
و (أجوة) ، لانضمامها كذلك كان همز الواو فى المؤقدين ومؤسى .

وقال فى المحتسب(١١) : همز الواو فى الموضحين جميعا من
البيت . لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما .
والواو إذا انضمت ضمما لازما فهمزها جائز نحو (أقنتت) فى وقتت ،
و (أجوة) فى وجوه(١٢) ، ونظائر ذلك كثير .

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى(١٣) - بعد انشاء البيت :
(همز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، وإنما يجوز مثل هذا
الغلط منهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يعقصمون

بالفتح الحطب الذى يوقد ، وقد روى هنا بالوجهين ، وأريد به هنا
وقود نار القرى ، كما هو عادة العرب ، يوقد السكرم منهم نارا على
موضع عال ليهدى بها إليه الغريب والمسافر فيأتى إلى قراه . والشاعر
قد وصف ابنيه ونفسه بالسكرم ، حيث جعل محبته لهما من حين
اشتهارهما بالكرم .

انظر شرح ديوان جرير ص : ١٧٤ - شرح شواهد الشافعية
٤ : ٤٢٩ .

(٩) انظر سر صناعة الاعراب ص : ٩٠ .
(١٠) من قوله تعالى « ردها على فطلق مصححا بالسوق والأعناق »
آية : ٣٣ من سورة ص .
(١١) ١ : ٨٤ .

(١٢) من مواضع إبدال الواو همزة جوازاً ، أن تكون الواو
مضمومة ضمة لازمة غير مشددة سواء كانت أول الكلمة نحو : أجوة
جمع وحه ، وأصله وجوه ، أم لم تكن أول الكلمة نحو : أدور جمع
دار ، وأدور جمع نار ، والأصل : أدور وأدور .
ونحو : سؤوق جمع ساق ، وقؤول مبالغة فى قائل .
(١٣) انظر المصنف ١ : ٢١١ .

بها ، وانما يعيلون الى طبائهم ، فمن اجل ذلك قرأ الحسن البصري
« وما تنزلت به الشياطين » (١٤) لأنه توهمه جمع التصحيح نحو :
الزيدون ، وليس منه .

وكذلك قراءته « ولا ادراكم به » (١٥) جاء به كانه من دراته ،
وليس منه انما هو من دريت الشيء : علمت به .

وكذلك قراءة من قرأ « عاذا مؤلى » (١٦) فهمز فهو خطأ منه بمنزلة
قول الشاعر :

لحسب المؤسدان الى مؤسى

فهمز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، ولهذا الغلط
فى كلامهم نظائر فاذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه .

(١٤) الشعراء : ٢١٠

(١٥) من قوله تعالى « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم
به » من الآية : ١٦ من سورة يونس ، وانظر معاني الفراء ١ : ٤٥٩ .

(١٦) من قوله تعالى « وانه اهلك عاذا الأولى » آية : ٥٠ من
سورة النجم .

وفى البحر ٨ : ١٦٩ : وهمز قالون عين الأولى بدل الواو الساكنة ،
ولما لم يكن بين الضمة والواو حائل تخيل أن الضمة على الواو
فهمزها .

الفصل الرابع

القول بالمجاورة في القرآن الكريم

المبحث الأول

الجر على الجوار في العطف

ذهب كثير من العلماء الى أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

ويرى فريق آخر أن العطف على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ، بل أن ذلك وارد كثير .
ومن ذلك قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (١) .
فقد قرأ نافع وابن عامر ، والكسائي ، وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالخفض (٢) .

ومن هنا اختلفت كلمة العلماء في توجيه قراءة جر (الأرجل) أيكون الجر بسبب مجاورة (الرءوس) المجاورة ، وإن اختلف الحكم ، فيكون العطف على (الرءوس) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل .
وهؤلاء هم الذين قالوا بجواز الجر على الجوار في العطف ، ومن باب أولى فهو جائز عندهم في النعت .

أم أن (الأرجل) معطوفة على (الرءوس) عطفا حقيقيا باللفظ والمعنى ، وأما وجوب غسل الرجلين فيفهم ويؤخذ من اللغة وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - والاجتماع .
وهؤلاء هم الرافضون لظاهرة الجر على الجوار في القرآن الكريم سواء كان ذلك في العطف أم في النعت .

(١) من الآية : ٦ من سورة المائدة .

(٢) انظر الكشف ١ : ٤٠٦ .

فمن قال بالرأى الأول : الزجاج ، والنحاس ، وأبو حيان
والألوسي .

ومن قل بالرأى الثانى : الفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش ،
والعكبرى .

أولا - أراء المجيزين :

١ - قال أبو عبيدة (٣) فى مجاز القرآن : (وأرجلكم) مجرورة
بالمجرورة التى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول .

والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكان موضعه :
واغسلوا أرجلكم (٤) .

وقال الأخفش (٥) فى معانى القرآن (٦) : « وأرجلكم » بالنصب ،
حيث رد الى الفسل فى قراءة بعضهم ، لأنه قال : « فاغسلوا
وجرهم » .

وقال بعضهم : (وأرجلكم) على المسح ، أى وامسحوا بأرجلكم ،
وهذا لا يعرفه الناس . وقال ابن عباس : « المسح على الرجلين يجرى » .

ويجوز الجر على الاتباع ، وهو فى المعنى الفسل ، نحو : هذا
جحر ضب خرب .

والنصب اسلم وأجود من هذا الاضطراب ، ومثله قول العرب :

أكلت خبزاً ولبناً ، واللبن لا يؤكل .

(٣) هو معمر بن المثنى ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفى بين سنة
٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٤) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

(٦) انظر معانى القرآن ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

قال الشاعر :

٢٤ - ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً (٧)

وقال العكبري (٨) فى التبيان : (قريء (وارجلكم) بالجـر وهو مشهور - ايضاً - كشهرة النصب وفيها وجهان :

أحدهما - أنها معطوفة على (الرموس) فى الاعراب ، والمكم مختلف ، فالرموس معسوحة ، والأرجل مفسولة وهو الاعراب الذى يقال فيه هو على الجوار • وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرتة •

والوجه الثانى - أن يكون جر الأرجل بجار مصدوف تقديره : وأفعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز •

قال الشاعر :

٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناصب الا يمسين غـرابها (٩)

وقال زهير :

(٧) البيت لعبد الله الزبعرى القرشى ، شاعر خبيث ، كان مؤذياً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسانه ، ثم أسلم واعتذر اليه • والمعنى : متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ، لأنه يقال : تقلد فلان سيفه ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه •
انظر معانى الأخفش ١ : ٢٥٥ - معانى الفسراء ١ : ١٢١ -
الأمالى الشجرية ٢ : ٢٢١ •

(٨) هو أبو اليقـاء عبد الله الخـير بن الحسين توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ •

(٩) قاله الأصوص الـرياحى يهجو بنى يربوع يتسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة اذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينبغي الا بالبين والفرقة •
والشاهد فيه حمل (ناصب) على المعنى ، أى ليسوا بمصلحين ولا ناصب •
انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - الخزانة ٢ : ١٤٠ •

٢٦ - يدألى الى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا (١٠)

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة (١١) .

والزمخشري (١٢) وان لم يصرح فى هذه الآية بالجر على الجوار
الا ان ظاهر كلامه يفيد ذلك ، فقد قال فى الكشف : (فان قلت : فما
تصنع بقراءة الجر ودخولها فى حكم المسح ؟ قلت : الأرجل من بين
الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة
الاسراف المذموم المنهى عنه . فعطفت على الثالث المسحوح لا للمسح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها .

وقيل (الى الكعبين) فجاء بالغاية اماطة لظن طان يحسبها
مسحوعة ، لان المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة (١٣) .

آراء المسافعين :

قال الزجاج (١٤) فى معانى القرآن (١٥) : (قريء (وأرجلكم)
بالنصب ، وقد قرئت بالخفض ، وكلا الوجهين جائز فى العربية .

فمن قرأ بالنصب فالمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى
الرافق ، وأرجلكم الى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم على التقديم
والتأخير ، والواو جائز فيها ذلك ، كما قال - جل وعز - يا مريم
اقنتى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين (١٦) .

(١٠) استشهد به سيبويه على صحة الحمل على المعنى فان معناه :
لست بمدرك ولا سابق .

والمعنى : ان الانسان لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .

انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - ديوان زهير ص : ٢٨٧ .

(١١) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(١٢) هو محمود بن عمر جاد الله الزمخشري ، ولد بزمخشري بلد
بخوارزم توفى سنة ٥٣٨ هـ .

(١٣) انظر الكشف ١ : ٣٢٦ .

(١٤) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري ، ولقب بالزجاج ، لانه

كان يخرط الزجاج توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ .

(١٥) انظر معانى القرآن وأعرابه للزجاج ٢ : ١٦٧ وما بعدها .

(١٦) آل عمران : ٤٣ .

والمعنى : واركعى واسجدى ، لأن الركوع قبل السجود .
ومن قسراً (وأرجلكم) بالجر عطف على الرؤوس ، وقال بعضهم :
نزل جبريل بالمسح والسنة الغسل (١٧) .
وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار .
فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله .
ويجوز (وأرجلكم) بالجر على معنى واغسلوا ، لأن قوله (الى
الكعبين) قد دل على ذلك كما وصفنا ، وينسق بالغسل على المسح
كقول الشاعر :

يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً (١٨)

المعنى : متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً .

وكذلك قال الشاعر :

٢٧ - علفتها تبناً وماء بارداً حتى شئت همالة عيناً (١٩)

المعنى : وسقيتها ماء بارداً) .

وقل النحاس (٢٠) في اعراب القرآن (٢١) : (ذهب الألف
وأي عبدة (٢٢) الى أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل .

(١٧) يريد أن السنة هي التي بينت الغسل ، أما القبران فجاء
بالمسح .
(١٨) البيت لعبد الله الزيمري ، وتقديم الكلام عنه عند الشاهد
رقم (٢٤) .

(١٩) يزوى قبل صدره لما حططت الرجل عنها وأردا
وعلفتها : أطعمتها وقدمت لها ما تأكله - تبناً : هو قصب الزرع
بعد أن يداس - شئت : بمعنى بدت - همالة : صيغة مبالغة أي أنهبرت
وفاضت به وكثر نزوله منها - الرجل : متاع المسافر - وأردا : أي
مواظباً لما قصدت إليه بسفري وبألفا أياء .

انظر معاني الفراء ٢ : ١٢٤ - أوضح المسالك ٢ : ٥٦ .
(٢٠) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري توفي سنة ٥٢٧هـ
بالقاهرة .

(٢١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٨٥ .

(٢٢) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

قال الاخفش : ومثله « هذا جمر ضب خسر » وهذا القول غلط عظيم ونظيره الاقواء (٢٢) .

ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين .

وقال أبو حيان في البحر (٢٤) : (والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس . وروى وجوب مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الإمامية من الشيعة .

ومن أوجب الغسل تأول أن الجمر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جدا ، ولم يرد الا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه قد تقرر في العربية) .

وقال الألويسي (٢٥) : في روح المعاني (٢٦) : (قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص (وارجلكم) بنصب اللام .

وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم (وارجلكم) بخفض اللام .

ومن هنا اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما .

قال الامام الرازي (٢٧) : نقل القفال في تفسيره عن ابن عباس وأنس ابن مالك وعكرمة والشعبي أن الواجب فيها المسح ، وهو مذهب الإمامية .

(٢٣) هو اختلاف حركة الروى المطلق بالضم والكسر .

(٢٤) انظر البحر المحيط ٣ : ٤٢٧ .

(٢٥) هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ .

(٢٦) ٦ : ٧٣ وما بعدها الى ص : ٧٨ .

(٢٧) هو أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل الشافعي المذهب المفسر المتكلم الأصولي توفي في سنة ٦٠٦ هـ .

وقال جمهور الفقهاء والمفسرين: فرضهما الغسل .

وجبة القائطين بالمسح قراءة الجسر ، فانها تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرءوس فسكما وجب المسح فيها وجب المسح على الأرجل .
وقول من قال : ان الواجب فى الأرجل الغسل - وانما جرت على الجوار - باطل من وجوه :

أولها - أن الجر على الجوار محدود من اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه .

وثانيها - أن الجر انما يصار اليه حيث حصل الأمن من الالتباس ، وفى الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

وثالثها - أن الجر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب .

ومن العلماء من ردوا قراءة النصب الى قراءة الجسر ، فقالوا : انها تقتضى المسح أيضا ، لأن العطف حينئذ على الرءوس لقربه فيتشاركان فى الحكم ، وهذا مذهب مشهور للنحاة

ثم قال الامام (٢٨) : واعلم انه لا يمكن الجواب عن هذا الا من وجهين :

الأول - أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل اقرب الى الاحتياط ، فوجب المصير اليه ، وعلى هذا يجب القطع بان غسل الأرجل يقوم مقام مسحها .

والثانى - أن فرض الأرجل محدود الى الكعبيين ، والتحديد انما جاء فى الغسل لا فى المسح .

والقراءتان متواترتان باجماع الفريقين بل باطباق أهل الاسلام

(٢٨) يعنى : الفخر الرازى ، وانظر التفسير الكبير ١٠ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

كلهم • ومن القواعد الأصولية عند الطائفتين أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلهما حكم آيتين ، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولا مهما أمكن . لأن الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال كما تقرر عند أهل الأصول •

ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما ، فإن لم يتيسر لنا الترجيح بينهما فنتركهما ونتوجه إلى الدلائل الأخرى من السنة •

وقد ذكر الأصوليون أن الآيات إذا تعارضت بحيث لا يمكن التوفيق تم الترجيح بينهما يرجع إلى السنة ، وأن تعارضت السنة نرجع إلى إفعال الصحابة وأهل البيت ، أو نرجع إلى القياس عند القائلين بأن قياس المجتهد يعمل به عند التعارض •

فلما تأملنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بقواعدهما من وجهين :

الأول - أن يحمل المسح على الغسل كما صرح به أبو زيد الأنصاري (٢٩) وغيره من أهل اللغة ، فيقال للرجل إذا توضأ تمسح ، ويقال : مسح الله تعالى ما بك أي أزال عنه المرض ، ومسح الأرض المطر إذا غسلها •

فاذا عطفت الأرجل على الرءوس في قراءة الجر لا يتعين كونها ممسوحة بالمعنى الذى يدعيه الشيعة • واعترض على ذلك من وجوه :

أولها - أن فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة ، وقد فرق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحدا ؟

وثانيها - أن الأرجل إذا كانت معطوفة على الرءوس ، وكان الغرض في الرءوس المسح الذى ليس يغسل بلا خلاف - - - - - وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز •

(٢٩) هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري كان كثير الرواية عن العرب ، ونواجره مشهورة توفي سنة ٢١٥ هـ •

وثالثها - أنه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر أنه - صلى الله عليه وسلم - غسل رجله ، لأنه على هذا يمكن أن يكون مسحها ، يسمى غسلا .

ورابعها - أن استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسحت للصلاة لا يجدى نفعا ، لاحتمال أنهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسلت للصلاة ، لأن ذلك يوهم الغسل ، قالوا بدنه : تمسحت لأن الغسل من الأعضاء مسح أيضا ، فتجاوزوا بذلك تعويلا على فهم المراد ، وذلك لا يقتضى أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل .

وأجيب عن الأول - بأننا لا ننكر اختلاف فائدة اللفظين لغة وشرعا ، ولا تفرقة الله تعالى بين الغسل والمسح من الأعضاء ، لكننا ندعى أن حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز ، وليس فى اللغة والشرع ما يباه ، على أنه قد ورد ذلك فى كلامهم .
وعن الثانى - بأننا نقدر لفظ امسحوا قبل أرجلكم - أيضا - وإذا تعدد اللفظ فلا بأس بأن يتعدد المعنى ولا محذور فيه .

وقد نقل شارح زبدة الأصول من الامامية أن هذا القسم من الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز بحيث يكون ذلك اللفظ فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى ، وفى المعطوف بالمعنى المجازى .

وقالوا فى آية « لا تقرّبوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابرى سبيل » (٣٠) .

أن الصلاة فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى الشرعى - وهو الأركان المخصوصة - وفى المعطوف بالمعنى المجازى وهو المسجد ، فإنه محل الصلاة .

وبذلك نسر الآية جمع من مفسرى الامامية وفقهائهم ، وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل فى التحقيق ، ويكون المسح المتعلق بالردوس بالمعنى الحقيقى ، والمسح المتعلق بالأرجل بالمعنى المجازى .

(٣٠) النساء : ٤٣ .

ولا يشكل أن في الآية حينئذ إيهاما - ويبعد وقوع ذلك في
الإنزال - لانا نقول : ان الآية نزلت بعدما فرض الوضوء ، وعلمه - عليه
الصلاة والسلام - روح القدس اياه في ابتداء البعثة بسنتين ، فلا بأس
أن يستعمل فيها هذا القسم من الإيهام ، فان المضاطفين كانوا عارفين
بخطيئة الوضوء ولم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية .

ولم تنزل الآية لتعليمهم ، بل ساقها لإبدال التيمم من الوضوء
والغسل في الظاهر ، والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشيع .

وعن الثالث - بأن حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل
الغسل على المسح بغير داع ، فكيف يسقط الاستدلال ؟ سبحانه الله تعالى
هذا هو العجب العجيب .

وعن الرابع - بأننا لا نسلم أن العدول عن تغسلت لإيهامه الغسل ،
فان تمسحت يدهم ذلك أيضا بناء على ما قاله من أن المغسول من الأعضاء
ممسوح أيضا ، سلمنا ذلك لكننا لم نقتصر في الاستشهاد على ذلك ويكنى
مسح الأرض المطر في الغرض .

الوجه الثاني - أن يبقى المسح على الظاهر ، وتجعل الأرجل
على تلك القراءة معطوفة على المغسولات ، كما في قراءة النصب ، والجر
للمجاورة .

وقد سبق رد هذا قول عند بداية كلام الألوسي المتقدم .

وبعد ... فأننا أرى أن ما ذهب إليه الزجاج والنحاس وأبو حيان
والألوسي - من وجوب تنزيله كلام الله تعالى عن مثل ظاهرة الجر على
الجوار في العطف - هو الحق الذي يجب أن نتبعه ، فان القرآن الكريم
ما ينبغي أن يقال في شأنه مثل ذلك .

ثم ان الجر على الجوار انما يصادر اليه حيث حصل الأمن من
اللبس ، وفي الآية الأمن من اللبس غير حاصل ، فقد يوهم بأن الأرجل
ممسوحة لا مغسولة .

وجمهور العلماء على أن الجر على الجوار انما يكون بدون حرف

العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب ، إذ أن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

وعلى ذلك فإن قراءة من قرأ (وارجلكم) بجر اللام ، إنما هي بالعطف على قوله (برءوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل .

وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل .

وكان أبو زيد من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من شيوخ سيبويه .

والذي يدل على ذلك قولهم : تمسحت للصلاة أي فوضأت والوضوء يشتمل على ممسوح وممسول .

والسر في ذلك أن المتوضيء لا يقلع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ، فلذلك سمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً .

والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التصديق في قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في الممسول لا في الممسوح .

وقيل بالجر على الجسور في العطف في « وحسور عين » من قوله تعالى :

« والسابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين على سرن موضونة متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحسور عين » (٣١) .

في النشر (٣٢) : قرأ الجمهور برفع (وحسور عين) وقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي بخفض الاسمين .

(٣١) آية : ١٠ - إلى ٢٢ من سورة الواقعة .
(٣٢) أنظر طيبة النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥٤ .

وبسبب قراءة الخفض وقع الخلاف بين العلماء ، فمنهم من قال :
ان قوله تعالى (وحرور عين) بالجر معطوفة على قوله (ياكواب) فيكون
الجر على الاتباع في اللفظ ، وإن اختلف المعنى ، وهذا هو الجسر على
الجوار ، ومن ذهب الى ذلك الفراء والمكبري .

ومنهم من قال يعطف (وحرور عين) على (جنات) فيكون العطف
باللفظ والمعنى ، وعليه فالمسألة ليست من باب المجاورة .
ومن هؤلاء الزمخشري في أحد قوليه ، والألوسي .

أولا - القائلون بالعطف على اللفظ دون المعنى :

قال الفراء في معاني القرآن : قرأ أصحاب عبد الله (وحرور عين) .
بالجر ، وهو وجه العربية ، وإن كان أكثر القراء على الرفع ، لأنهم
هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاق بهن ، فرفعوا على قولك : ولهم
حور عين ، أو عندهم حور عين .

والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله ، وإن لم يحسن في آخره
ما حسن في أوله ، أنشدني بعض العرب :

٢٨ - إذا ما الغاينيات برزن يوحسا

وزججن الحواجب والعيسونا (٢٣)

فالعين لا تزجج وإنما تكحل ، فردها على الحواجب ، لأن المعنى
يعرف .

وأنشدني آخر :

ولقيت زوجك في الوضي متقلدا سيفا ورمحا (٢٤)

(٢٣) البيت للراعي النعمري ، وانظر الدرر اللوامع ١ : ١٩١ .

(٢٤) يروي الشطر الأول هكذا

يا ليت زوجك قد غدا

والبيت لعبد الله الزيمري ، وتقدم الكلام عنه عند الشاهد

رقم (٢٤) .

وأتشدنى بعض بنى دبير :

علفتها تبنا ومساء باردا حتى شئت همالة عيناها (٣٥)

والماء لا يعتلف ، إنما يشرب ، فجعله تابعاً للتين •

ولقد كان ينبغي لمن قرأ « وحوور عين » بالرفع - أن يقول (وفاكهة ولحم طير) ، لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما ، فلا يطاف إلا بالخمير وحدها (٣٦) •

وقال العكبري في الثبيان عند اعراب هذه الآية (قوله تعالى « وحوور عين » على قراءة الجر معطوف على قوله (بأكواب وأباريق) • والمعنى مختلف إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحوور عين) •

ثانياً - القائلون بالعطف على اللفظ والمعنى :

قال الزمخشري في الكشف (٢٧) : (قرئ « وحوور عين » بالرفع على وفيها حور عين ، وبالجر عطفاً على (جنات النعيم) كأنه قال : هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحوور •

أو على (أكواب) لأن معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب) •

وقال الألويسي في روح المعاني (٣٨) : (وقرأ السلمي والحسن والأعشى والكسائي (حوور عين) بالجر •

وخرج على العطف على (جنات النعيم) وفيه مضاف محذوف ، كأنه قيل : في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور •

وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري ، وتعقبه أبو حيان فقال : فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضها ببعض ، وهو فهم أعجمي • وليس كما قال كملاً يخفى) •

(٣٥) تقدم الكلام منه عند الشاهد رقم (٢٧) •

(٣٦) انظر معاني القرآن للزراء ٣ : ١٢٣ - ١٢٤ •

(٣٧) انظر الكشف ٤ : ٥٤ •

(٣٨) انظر روح المعاني ٢٧ : ١٣٨ •

وما ذهب اليه الزمخشري والألوسي من أن قوله تعالى (وحرور عين)
- بالجر - قد عطف على قوله (جنات النعيم) هو الراجح .

وذلك لما يأتي :

أولاً - أن العطف في مثل هذه الحالة يكون باللفظ والمعنى ، وعليه
قلسنا بحاجة الى تقدير وتأويل .

ثانياً - أن العطف على قوله تعالى (ياكواب وأباريق) إنما يكون
في اللفظ دون المعنى ، لأن الولدان لا يطوفون بهن طوافهم بالأكواب .

ثالثاً - إذا كان الجمهور قد رفضوا الجر على الجوار في قوله
(وارجلكم) .

من قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)(٣٩)
وذلك بسبب وجود حاجز بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الواو .

فمن باب أولى يكون عطف (وحرور عين) - بالجر - على (ياكواب
وأباريق) أشد امتناعاً ، إذ أن الفاصل هنا أكثر من جملة ، وهو مانع من
الجر على جوار ، أو على الأقل يضعفه .

ما يندرج تحت حكم المجاورة :

مما يعطى حكم المجاورة ، صرف ما لا ينصرف للتناسب ومن ذلك
قوله تعالى :

« أنا اعقدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً » (٤٠) .

قال النحاس (٤١) : (والحجة لمن نون (سلاسلًا) ما حكاه الكسائي
وفيره من الكوفيين أن العرب قد تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل
منه (٤٢) فهذه حجة .

(٣٩) من الآية : ٦ من سورة المائدة .

(٤٠) آية : ٤ من سورة الأنسان .

(٤١) انظر اعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٧٣ .

(٤٢) يريد (أفعل التفضيل) .

وحجة أخرى أن بعض أهل النظر يقول : كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل كلام العرب .

وحجة ثالثة - أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني) .

وقال الزمخشري (٤٣) : (وقرئ (سلاسل) بالتثنية ، وفيه وجهان : أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب قراءة التثنية ممن خرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف) .

وقال الألويسي (٤٤) : (وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر والأعمش (سلاسل) بالتثنية وصلا ، وبالألف المبدلة منه وقفا .

وبعد ذلك اعترض على الزمخشري الذي جاوز وجهين في التثنية :

أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا عن حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب القراءة ممن خرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف .

وقد ضعف الألويسي الوجهين السابقين :

أما الأول - فإن الإبدال من حروف الاطلاق في غير الشعر قليل كيف وضع إليه اجراء الوصل مجرى الوقف .

وأما الثاني - فله تجويز القراءة بالتشبه دون سداد وجهها في العربية .

والوجه : أنه لقصد الازدواج والمشاكلة) .

(٤٣) انظر الكشاف ٤ : ١٩٥ .

(٤٤) انظر روح المعاني ٢٩ : ١٥٣ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار في النعت

الجر على الجوار في النعت في القرآن محل خلاف - أيضا - بين العلماء ، فمنهم من أجازة ، ومنهم من منعه .

فمن أجاز : الفراء والعكبري ، ومن منع ابن جني والنحاس والأوسى .

ومن الآيات التي ظاهرها يفيد الجر على الجوار في النعت قوله تعالى :

« والى مدین اخاهم شعبیا قال یا قوم اعبدوا الله ما لکم من اله غیره ولا تنقصوا المکیال والمیزان انی اراکم بخیر انی اخاف علیکم عذاب یوم محیط » (١) .

قال العکبری (٢) : (ومن الجوار في الصفات قوله « عذاب یوم محیط » والیوم لیس بمحیط ، وإنما المحیط العذاب) .

وقال الأوسى (٣) : (والحاصل أن احاطة اليوم تدل على احاطة كل ما فيه من العذاب ، وأما احاطة العذاب على قوم فقد يكون بأن يصيب كل فرد منهم نوعا من أنواع العذاب .

وأما فيما نحن فيه ، فيدل على احاطة أنواع العذاب المشتمل عليها اليوم بكل فرد . ولا شك في ابلغية هذا .

وقال بعض المحققين في بيان ابلغية : ان اليوم زمان لجميع

(١) هود : ٨٤ .

(٢) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

(٣) انظر روح المعاني ١٢ : ١١٥ .

الحوادث ، فيوم العذاب زمان جميع انواع العذاب الواقعة فيه ، فإذا كان محيطا بالمعذب فقد اجتمع انواع العذاب له .
ومن ذلك قول الشاعر :

٢٩ - ان السروة والسماحة والنسدي

في قبلة خسريت على ابن الحشرج

فان وقوع العذاب في اليوم ، كوجود الأوصاف في القبة .

وجعل اليوم محيطا بالمعذب كضرب القبة على المدوح ، فكما أن هذا كناية عن ثبوت تلك الأوصاف له كذلك ذاك كناية عن ثبوت انواع العذاب للمعذب) .

وقال الزمخشري(٤) : (فان قلت : وصف العذاب بالاحاطة ابلغ أم وصف اليوم بها ؟

قلت : بل وصف اليوم بها ، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما اذا احاط بنعيمه) .

وقال تعالى « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد » (٥) .

قال الفراء(٦) : (وقال تعالى « في يوم عاصف » فجعل العاصف تابعا لليوم في أضرابه ، وإنما العاصف للريح ، وذلك جائز على جهتين :

أحدهما - أن العاصف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، فجاز أن تقول : يوم عاصف ، كما تقول : يوم بارد ، ويوم حار ، وقد أنشدني بعضهم :

(٤) انظر الكشاف ٢ : ٢٨٥ .

(٥) آية : ١٨ من سورة إبراهيم .

(٦) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٣ وما بعدها .

٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسا

فوصف اليومين بالغيمين ، وإنما يكون الغيم فيهما •
والوجه الآخر - أن يريد في يوم عاصف الريح ، فتحذف الريح ،
لأنها قد ذكرت أول الكلمة •

قال الشاعر :

فيضحك عرفان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف
يريد كاسف الشمس قهذان وجهان •

وأن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء
بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض
الخفض إذا أشبهه •

وقال العكبري (٧) : (ومن الجوار في الصفات قوله تعالى « في
يوم عاصف » واليوم ليس بعاصف ، وإنما العاصف الريح) •

وقال النحاس (٨) : (قوله تعالى « في يوم عاصف » على النسب
عند البصريين بمعنى ذي عاصف ، ثم ذكر قول الفراء المتقدم ، وجوازه
أن يكون (عاصف) صفة ليسوم بمعنى في يوم عاصف ، أو صفة للريح
خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن
يتبعوا الخفض الخفض •

وبعد ذلك رد النحاس على كلام الفراء المتقدم قائلا : هذا مما
لا ينبغي أن يحمل كتاب الله - جل وعز - عليه •

وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا
قالوا : هذان جحرا ضب خريان ، لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد •

(٧) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ •

(٨) انظر أعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨١ •

وقال الألوسي(٩) : (وقيل : ان (عاصف) صفة (الرياح) الا انه جر على الجوار .

وفيه انه لا يصح وصف الرياح به ، لاختلافهما تعريفاً وتكثيراً) .
ومن الجر على الجوار في الصفة قوله تعالى :
« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » (١٠) .

وقد اختلفت كلمة الغراء حول هذه الآية ، فعندما كان في معرض الحديث عن معنى قوله تعالى «اشتدت به الرياح في يوم عاصف» (١١) أجاز جر (عاصف) على الجوار ، وان كانت صفة للرياح ، وأضاف قائلاً :
ومما يرويه نحويونا الأولون ان العرب تقول : هذا حجر ضب خرب بجر (خرب) والوجه الرفع .

ثم استدل على ذلك بقوله : وقد نكر عن يحيى بن وثاب انه قرأ
« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » فخفض (المتين) وبه اخذ الأعمش ،
والوجه أن يرفع (المتين) (١٢) .

ويفهم من استدلال الغراء المتقدم انه أجاز أن يكون (المتين) بالجر صفة لقوله تعالى (الرزاق) وكان حقها الضم الا انها جرت مجاورتها
المجسور .

وعندما تكلم عن قوله تعالى « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين »
وجدناه لم يتعرض لظاهرة المجاورة ، ووجه قراءة جر (المتين) على انها
صفة لقوله تعالى (القوة) .

قال الغراء في معاني القرآن (١٣) : (قرأ يحيى بن وثاب (المتين)
بالمخفض جعله من نعت (القوة) وان كانت انشئ في اللفظ ، فانه ذهب الى
الحبل والى الشيء الملتول .

(٩) انظر روح المعاني ١٣ : ٢٠٤ .

(١٠) آية : ٥٨ من سورة الذاريات .

(١١) من الآية : ١٨ من سورة ابراهيم .

(١٢) انظر معاني الغراء ٢ : ٧٥ .

(١٣) انظر معاني الغراء ٣ : ٩٠ .

أنشدني بعض العرب :

٣١ - لكل دهر قد لبست أثوبا من ربطة واليمنة المعصبا (١٤)

فجعل المعصب نعتا لليمنة ، وهى مؤنثة فى اللفظ ، لأن اليمنة
ضرب وصنف من الثياب فذهب اليه) .

وقال ابن جنى (١٥) : (قرأ يحيى والأعمش « ذو القوة المتين »
ويحتمل أمرين :

أحدهما - أن يكون وصفا للقوة فذكره على معنى الحبل ، يريد
قوى الحبل ، لقوله « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها » (١٦) .

والآخر - أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق ، إلا أنه جاء على لفظ
القوة لجوارها إياه على قولهم : هذا جحر ضب خرب .

وعلى أن هذا فى النكرة - على ما فيه - أسهل منه فى المعرفة ،
وذلك أن النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فيقدر قوة حاجتها اليها فتشبهت
بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جحر ضب خرب ، لقوة حاجة النكرة الى
الصفة .

فأما المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة فبسبب ذلك لا يسوغ التشبيه
بما يقرب منها لاستغنائها فى غالب الأمر عنها ، إلا ترى أنه قد كان
يجب ألا توصف المعرفة ، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد ،
فجاز وصفها ، وليس كذلك النكرة ، لأنها فى أول وضعها محتاجة الى
الصفة لابهامها .

(١٤) قاله معروف بن عبيد الرحمن ، وقيل : حميد بن ثور ،
ويروى عجزه :

حتى اكتسى الرأس قنصا أشهبيا

و (الربطة) الملاعة إذا كانت قطعة واحدة . والمعصب : المعمم الذى
يحيط بالرأس .

وانظر الأشمونى ٤ : ١٢٢ .

(١٥) راجع المحتسب ٢ : ٢٨٩ .

(١٦) من الآية : ٢٥٦ من سورة البقرة .

فن قلت : ان (القوة) مؤنثة ، و (المتين) مذكر فكيف جاز أن تجريها عليها على الخلاف بينهما ؟ ١

قيل : قد تقدم أن القوة هنا انما الفهوم منها الحبل على ما تقدم ، فكانه قال : ان الله هو الرزاق ذو الحبل المتين وهذا واضح .

وأیضا فان (المتين) فعيل ، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث ، كقولهم : حلة خصيف (١٧) ، وناقة حسير (١٨) .

وقال الألوסי (١٩) : (وقرأ الأعمش وابن وثاب (المتين) بالجسر . وخرج على أنه صفة (القوة) .

وجاز ذلك مع تذكيره ، لتأويلها بالافتقار ، أو لكونه على زنه المصادر التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ، أو لأجرائه مجرى فعيل بمعنى مفعول) .

وبعد ... فقد عرضنا اقوال العلماء فيما يتعلق بالجسر على الجوار في النعت ، وعرفنا أن منهم من أجاز ، ومنهم من منع .

وانا أؤيد وأرجح رأي من منع على أساس ان الجسر على الجوار لا ينبغي أن يكون في كلمات الله — عز وجل — .

وأیضا فان المعنى يكون واضحا وظاهرا من غير اللجوء الى مثل هذه الظاهرة ، ففي الآيات المتقدمة اذا جعلنا (محيط) في الآية الأولى صفة لقوله تعالى (يوم) فان الكلام يكون صحيحا ، بل ان ذلك ابلغ من جعله صفة للعذاب ، كما تقدم .

وكذا يصح لنا ان نجعل (عاصف) في الآية الثانية صفة لقوله (يوم) فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، أو أن يجعل (عاصف) على النسب بمعنى ذى عاصف .

(١٧) حلة خصيف : ذات لونين : أبيض وأسود .

(١٨) ناقة حسير : مجعدة .

(١٩) انظر روح المعاني ٢٧ : ٢٤ .

وفى الآية الثالثة يصح المعنى بجعل (المتين) على قراءة الجر صفة
لقلوبه تعالى (القوة) على أن (القوة) بمعنى الحبل ، أو بمعنى الاقتدار ،
أو كونه من الأوصاف التى يستوى فيها الذكر والمؤنث ، أو لأجرائه مجرى
فعل بمعنى مفعول •
وبالإضافة الى ما تقدم نجد أن (الريح) معرفة ، و (عاصف) نكرة ،
والمعرفة لا توصف بنكرة •

المبحث الثالث

الجوار بين الواو والضمة

يترتب على مجاورة الواو للضمة التي قبلها قلب الواو همزة
- جوازاً - على تقدير أن هذه الواو لما جاورت المضموم فكانت
الضمة فيها . والنحاة يبدلون من الواو المضمومة همزة ، كما قالوا في
وجوه أجوه ، وهذا قياس نحوي محل اتفاق بين جمهور العلماء ، فما
جاء منه في القرآن يكون مقبولا وسائغا .

ومن الآيات التي وردت في ذلك :

قوله تعالى :

«الذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة

هم يوقنون» (١) .

قال الزمخشري (٢) : (قرأ أبو حية النميري (يوقنون) بالهمزة ،
جعل الضمة في جوار الواو ، وكأنها فيه ، فقلبيها قلب واو (وجوه)) .

وقال أبو حيان (٣) : (قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء ،
وهي مبدلة من ياء ، لأنه من أيقن .

وقرأ أبو حية النميري بهمزة «ساكنة بدل الواو ، وذكر أصحابنا أن
هذا يكون في الضرورة . ووجه هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت
المضموم فكان الضمة فيها ، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة فقد

(١) آية : ٤ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ١ : ١٣٨ .

(٣) البحر ١ : ٤٢ .

قالوا فى وجوه و وقتت : أجوه و اقتت ، فأبدلوا من هذه همزة اذ قدروا
الضمة فيها) .

وقال الألوسى(٤) : (وقرأ النميرى (يؤقنون) بهمزة ساكنة بدل
الواو . وشاع عندهم أن الواو اذا ضمت ضمة غير عارضة ، كما فصل
فى العربية يجوز ابدالها همزة ، كما قيل فى وجوه جمع وجه (أجوه) .

فلعل الابدال هنا لجاورتها للمضموم فأعطيت حكمة) .

ومن ذلك قوله تعالى :

« ردها على فطلق مسحا بالسوق والأعناق »(٥) .

قال الزمخشري(٦) : (من ترأ (بالمسوق) فقد جعل الضمة فى السين
كأنها فى الواو للتلاصق ، كما قال الشاعر :

أحب المؤمنين الى موسى(٧)

وقال الألوسى(٨) (قرأ ابن كثير (بالمسوق) بهمزة ساكنة ، قال
أبو على : وهى ضعيفة لكن وجهها فى القياس أن الضمة لما كانت تلى
الواو قدر أنها عيلها كما يفعلون بالواو المضمومة حيث يبدلونها همزة .
وجهها من القياس أن أباحية النميرى كان يهمز كل واو ساكنة
قبلها ضمة) .

وانا أرى أن حمز الواو فى المواضع المذكورة جائز ومتفق مع القياس،
وهذا ما ذهب إليه الجمهور ، فلعل الابدال هنا بسبب مجاورة الواو
الضمة وكانوا ينشدون فى هذا المعنى قول الشاعر :

(٤) انظر روح المعاني ١ : ١٢٢ .

(٥) آية : ٣٣ من سورة ص .

(٦) انظر الكشاف ٢ : ٣٧٤ .

(٧) المذكور صدر بيت تقدم الكلام عليه عند الشاهد رقم (٢٣) .

(٨) انظر روح المعاني ٢٣ : ١٩٨ .

٢٢ - قد يؤخذ الجار يظلم الجار (٩)

وبعد ٠٠٠ فأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا الموضوع
حقه من البحث والمناقشة ، فإن أكن كذلك فيتوفيق الله ، وإن تكن الأخرى
فحسبى في ذلك أننى بشر أطمع في رحمة الله ، أنه نعم الولي ونعم
المجيب .

(٩) المذكور رجز أنشده أبو علي وقال في الخصائص ٢ : ١٧١
(يحكى أن أعرابيا أراد امرأة له ، فقالت له : انى حائض ، فقال قاين
الهنة الأخرى ، فقالت له أتق الله ، فقال :
كلا و رب البيت ذى الاستار لأمتكن خلق الحتار
قد يؤخذ الجار بجرم الجار
والهنة : المرأة - الحتار : حلقة الدين .

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد :

- ٢١ - لكل دهر قد لبست أثوبا
من رطلية واليمنسة المعصبا
- ٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب
- ٢٩ - أن المروءة والسماحة والندى
فى قبلة ضربت على ابن الحشرج
- ١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها
قطنيا بمستحصد الأوتار محلوج
- ٢٤ - يا ليت زوجك قد غدا
متقلدا سريفا ورمحا
- ٢٣ - احب المؤمنين الى مؤسى
وجعدة اذا أضاءهما الوقود
- ٦ - فجئت اليه والرماح تنوثة
كوقع الصياح فى النسيج الممدد
- فداقت عنه الخيل حتى تبددت
وحتى علانى حالك اللون أسود
- ٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عامى الهوى يزداد تنويرا
- ١٢ - لعب الرياح بها وغيرها
بعدى سوافى السور والقطر

وقم الشاهد :

- ١٧ - لما أتى خبر الزبيز تضرعت
سور المدينة والجبال الخمس
- ٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته
بادرت طبختها لرهط جيع
- ٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا
إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف
- ٩ - السالك الشجرة اليقظان كالثها
مضى الهلوك عليها الذيل الضم
- ٧ - كأن أبانا فى عسراذين وبسه
كبير الناس فى يصاد مزمل
- ١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفانى - ولم أطلب - قليل من المال
- ١٠ - حتى تهجر فى الرواح وماجها
طلب العقب حقه المظلوم
- ١٥ - ولكن نصفا لى سسببت وسبني
بنو عبيد شمس من مناف وهاشم
- ١٨ - وتشرق بالقول الذى قد اذهته
كما سرقت صدر القناسة من الدم
- ١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفوت
أعاليها سر السرياح النواسم
- ٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة
فتركه كل حسيقة كالدرهم
- ١١ - قد كنت داينت بها حسنا
مخافة الافلاس والليانا

٢٨ - اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيسونا

٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعسب الا ببسين غرابها

٥ - على هطالهم منهم بيسوت
كان العنكبوت هو ابتداهما

٢٧ - علفتها تبنا وماء باردا
حتى شئت همالة عيناهما

٢٦ - بدالى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

٣ - فاياكم وحيية بطن واد
هموز النساب ليس لكم بسى

١ - وكنت اذا جارى دعا لخصوفة
أشمر حتى ينصف الساق مثزى

١٦ - ولكنما اسمى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

الصفاف الأبيسات

٣٢ - قد يؤخذ الجار بظلم الجار

٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسنا

٤ - كان ندرج العنكبوت المرمل

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق در زهير غازی زاهد - مطبعة المعانی - بغداد .
- ٣ - الامالی الشجرية - دار المعرفة - بيروت .
- ٤ - الانصاف فی مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - تحقيق الشيخ محمد محی الدين عبد الحمید ١٩٨٢م .
- ٥ - البحر المحيط لأبي حيسان .
- ٦ - التبيان فی اعراب القرآن لأبي البقاء العکبری - تحقيق محمد علی البیضاوی - مكتبة الحلبي .
- ٧ - تفسير روح المعانی للآلوسی - بيروت - احیاء التراث العربی .
- ٨ - تفسير القرطبي .
- ٩ - حاشية الصبان علی شرح الأشمونی للآلفية - مطبعة الحلبي .
- ١٠ - الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد علی النجار - دار الهدی للطباعة والنشر - بيروت .
- ١١ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة السعادة .
- ١٢ - دیوان الأعشى - طبعة بيروت .
- ١٣ - دیوان الحطيئة - شرح أبي سعید السکری - بيروت .
- ١٤ - دیوان دریدبن الصمة - تحقيق - محمد خير البقاسی - مكتبة دار قتیبة ١٩٨١م .

- ١٥ - ديوان ذى الرمة - الطبعة الأولى .
- ١٦ - ديوان العجاج - تحقيق - عبد الحفيظ السلطى - دمشق .
- ١٧ - ديوان الغرزدق - المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٨ - ديوان لبيد - بيروت ١٩٦٦ م .
- ١٩ - ديوان الهذليين - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٥ م .
- ٢٠ - سر صناعة الاعراب لابن جنى النحوى - تحقيق - مصطفى السقا وزملائه - الطبعة الأولى .
- ٢١ - شذور الذهب فى معرفة كلام العرب - لابن هشام - تحقيق - الشيخ عبد المتعال الصعدي - مكتبة صبيح .
- ٢٢ - شرح أبيات سيبويه السيرافى - تحقيق - محمد على سلطانى - بيروت .
- ٢٣ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة مصورة على الميكروفيلم - موجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .
- ٢٤ - شرح ديوان ج. زهير تاييف - محمد اسماعيل الصاوى - دار الأندلس - بيروت .
- ٢٥ - شرح ديوان زهير - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م .
- ٢٦ - شرح الرضى لشواهد الشافعية - القسم الثانى - تحقيق - محمد نور الحسن وزملاؤه - دار الكتب العلمية - لبنان .
- ٢٧ - شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - لبنان .
- ٢٨ - شرح الآراء السبع المشهورات للانحساس - تحقيق - احمد الخراط - طبعة بغداد .
- ٢٩ - شرح الكافية الشافعية لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدى - مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .

- ٣٠ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣١ - السكتاب لسبويه - تحقيق - إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
الطبعة الأولى .
- ٣٢ - الكشف للزمخشري - دار المعرفة - لبنان .
- ٣٣ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لسكى بن
أبى طالب - تحقيق الدكتور محى الدين رمضان - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٤ - مجاز القرآن لأبى عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد - مكتبة
دار الفكر .
- ٣٥ - المحتسب فى تبیین وجوه القراءات لابن جنى - تحقيق على
النجدي ناصف وزميليه - المجلس الاعلى للشئون الاسلاميه .
- ٣٦ - معانى القرآن للاخفش - تحقيق الدكتور هانز فارس .
- ٣٧ - معانى القرآن للفراء - مطبعة عالم الكتب - بيروت .
- ٣٨ - معانى القرآن واعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل
شلبى - مشروع احياء التراث الاسلامى .
- ٣٩ - مفنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محى الدين
عبد الحميد .
- ٤٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب - بيروت .
- ٤١ - المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى - تحقيق ابراهيم
مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى .
- ٤٢ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - المكتبة التجارية
الكبرى .
- ٤٣ - معجم الهوامع - شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق -
عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية الكويت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	١ - المقدمة
٧	٢ - التمهيد
٩	٣ - الفصل الأول : موقف العلماء من المجاورة
١٧	٤ - الفصل الثاني : المجاورة في الدراسات النحوية
٤٩	٥ - الفصل الثالث : المجاورة في المسائل التصريفية
٥٧	٦ - الفصل الرابع : المجاورة في القرآن الكريم
٨٥	٧ - فهرس الشواهد الشعرية
٨٩	٨ - ثبت بمراجع البحث

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صحنى - الفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ القاهرة

To: www.al-mostafa.com